طول الكلام

وأثره في بناء الأحكام

دراسة نحويَّة وتصريفيَّة

إعداد الدكتورة

رضا عبد الرحيم علي أحمد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف، جامعة الأزهر.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا، ومن سار على دربهم، واتبع نهجهم إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فها هو ذا بحث جعلت عنوانه: (طول الكلام وأثره في بناء الأحكام: دراسة نحويَّة وتصريفيَّة) دعا إليه ما لطول الكلام من أثر بالغ، وأهمية قصوى في بناء الأحكام وتعليلها؛ ولا أدل على ذلك من قول أبي الحسن الأخفش: «إذا طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصُر»[(١)]، وقول ابن جني:« يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره»[(٢)]، وقول الرضي: «طول الكلام قد يغني عما هو الواجب، فيحذف طلبا للاختصار»[(٣)].

وأنَّ هذا الباب نصَّ عليه كثير من علماء العربية وسدنتها، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، وابن جني، وغيرهم، وطال ذكرهم له في مصنفاتهم، وكثر حديثهم به في موضوعات شتى، ومسائل مختلفة، وقضايا متنوعة من كتبهم؛ لذا كانت الكتابة فيه من الأهمية بمكان، قال المازني: «إذا قال

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/ ٣٨٢، والمحكم:٢/ ٤٧٢ ، واللسان:١٠/ ٤٩.

(٢) المحتسب: ١/ ١٠٤.

(٣) شرح الرضي: ٢/ ٣٣٤.

العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إذا وجد لذلك قياسا»[(١)].

- **القيمة العلمية:**

تبدو القيمة العلميَّة لهذا البحث جليَّة في أمور عدة منها:

. أنَّه يكشف دقة العربية وحكمتها في الاستعمال، وأنَّه يفسر الكثير من الأحكام النَّحويَّة والتَّصريفيَّة التي أطلقها العلماء عن فهم ووعي.

. أنه يوضح الغموض الواقع في العديد من المسائل التي رضي بها من رضي، وقبلها من قبل، وربما من غير تعليل، وبيان، واقتناع مما يخص هذا الباب.

وأمَّا عن المهمة التي قامت بها الباحثة، والدور المنوط بها فكان غاية في الصعوبة؛ إذ كان عليها استقراء الكثير من أمات المراجع، واستنطاق العديد من أمهات المصادر؛ للوقوف على ما خلفه أهل العلم من قضايا تخص الباب، وأفكار تتصل به، وشواهد تبرهن على صحة ما قاله الخليل ومن معه.

وأمَّا المنهج الذي أقمت هذه الدراسة عليه فهو المنهج الاستقرائي القائم على حصر الجزئيات وتتبعها؛ وذلك بوضع اليد على المسائل التي كان للطول دور بارز فيها؛ لإثبات أمر كلي في النهاية، مستعينة في الوقت نفسه بالمناهج الأخرى، كالمنهج الوصفي القائم على التصنيف،

---

(١) المنصف:٢/ ٣١٨.

وتدوين السمات والتَّحليل، وذكر الخصائص، وكذا المنهج التاريخي للتدرج في بحث الفكرة وتناولها.

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة، فيها كشف للمنهج، وبيان للخطة، وذكر للأسباب، وتوضيح للقيمة العلمية، فضلا عن التنبيه على أهم ما واجهته الباحثة من صعوبات.

وتمهيد عنوانه: (المقصود بطول الكلام، وموقف علماء العربية منه) ركزت فيه على أمرين مهمين: الأول: المقصود من طول الكلام, الثاني: موقف علماء العربية من طول الكلام.

وثلاثة مباحث: المبحث الأول: (صور الطول في الكلام العربي)، والمبحث الثاني: (دراسة المسائل النَّحوية)، والمبحث الثَّالث: (دراسة المسائل التَّصريفيَّة)، ثم خاتمة فيها أهم ما وصل إليه البحث من نتائج، وثبت المصادر والمراجع ومحتوى عام للبحث.

تمهيد:

- **(المقصود بطول الكلام، وموقف علماء العربية منه)**

كان الحديث في هذا التمهيد عن أمرين:

- **الأمر الأول: المقصود من طول الكلام:**

الطول: نقيض القصر، وضد العرض، وعلى الجملة فهو كل ما امتدَّ، نصَّ على ذلك كثير من أصحاب المعاجم ومنهم ابن سيده؛ إذ قال: «الطُّولُ: نَقِيضُ القِصَرِ في النّاسِ وغَيرِهم من الحَيَوانِ والمَواتِ»[(١)]، والفيومي؛ إذ قال: «طَالَ الشَّيْءُ طُولًا بِالضَّمِّ امْتَدَّ وَالطُّولُ خِلَافُ الْعَرْضِ وَجَمْعُهُ أَطْوَالٌ مِثْلُ قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ وَطَالَتْ النَّخْلَةُ ارْتَفَعَتْ»[(٢)]، والزبيدي؛ إذ قال: «طَالَ، يَطُولُ، طُولاً، بِالضَّمِّ: أي امْتَدَّ، وكُلُّ ما امْتَدَّ مِنْ زَمَنٍ أو لَزِمَ مِنْ هَمٍّ ونحوِهِ فقد طالَ، كقولِكَ: طالَ الهَمُّ واللَّيْلُ، والطُّولُ: خِلافُ العَرْضِ»[(٣)].

النَّاظر في حقيقة هذا البحث لا يجد اختلافا بين المعنى المعجمي والمفهوم الاصطلاحي الذي يرى أن المقصود من طول الكلام هو امتداده؛ وذلك عن طريق كثرته بحروف أو كلمات أو حركات أو غير ذلك، ففرق بين الاسم الذي يرد مفردا، والذي يرد مركبا أيا كان التَّركيب، وما يأتي

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم مادة (ط ـ و ـ ل):٩/ ٢٣٤.

(٢) المصباح المنير مادة (ط ـ و ـ ل): / ١٤٥.

(٣) تاج العروس مادة (ط ـ و ـ ل): ٢٩ / ٣٨٩.

غير مضاف وما يأتي مضافا أو شبيها به، والمصدر الصريح والمصدر المؤول وما ليس مثنى أو مجموعا وما يرد مثنى ومجموعا، وما كان غير منون وما كان منونا، وما اتصل بعامله اتصالا مباشر من غير فصل وما انفصل عن عامله، وما قلت حروفه بوروده ثلاثيا وما جاء على خمسة أحرف أو أكثر، وما لا تتوالى فيه الحركات وما تتوالى فيه الحركات، وغير ذلك ممَّا ناقشه البحث نجد الثَّاني منها طويلا، بخلاف الأول فهو قصير، أو غير ممتد امتداد الأول.

- **الأمر الثاني: موقف علماء العربية من طول الكلام:**

المتأمل لما أورده علماء العربيَّة يرى أنَّهم عنوا عناية تامة به، وكان من مظاهر هذه العناية الاحتجاج به، والتعويل عليه في مواطن كثيرة، فها هو ذا الخليل بن أحمد ينبه عليه في غير موطن من كلامه، ومن ذلك:

نصُّه على أنَّ المصدر من (العَنَطْنَط) هو: (العنط)؛ لطول الكلام، يقول الخليل:

«العَنَطْنَطُ اشتُقّ من عنطِ أردف بحرفين في عَجُزِه، وامرأة عَنَطْنَطَةٌ: طويلةُ العُنُقِ مع حُسْن قوامهاِ ولا يجعل مصدره إلاَّ العَنَطِ، ولو قيلَ: عَنَطْنَطَتُها طولُ عنقها كان صوابا في الشعرِ، ولكن يقبح في الكلام لطولِ الكلمة»[(١)].

(١) العين:٢/ ١٥، باب العين والطاء والنون معهما.

ومن ذلك أيضا نصه أن (الأُحجيّة): اسمُ المُحاجاة، و(الأُحْجُوَّة) لغة، وبالياء أحسن لطول الكلمة[١]

أمَّا سيبويه فقد نبَّه على الكثير من المسائل التي تتعلق بهذا الباب، ومن بين هذه المسائل:

ـ حذف اللام من جواب القسم؛ لطول الكلام بالجواب[٢].

ـ ضعف إعمال العامل القلبي؛ لتأخره، وطول الكلام السابق عليه[٣].

ـ حذف نون المثنى والمجموع في غير الإضافة، ومن (اللذان) و(اللتان)؛ للطول بالتثنية والجمع[٤].

ـ حذف الفعل في التحذير حال العطف والتكرار؛ للطول الحاصل بهما[٥].

ـ جواز تأنيث الفعل؛ لطول الفصل بينه وبين فاعله المؤنث تأنيثا حقيقا وهو اسم ظاهر[٦].

---

(١) ينظر: العين: ٢٥٩/٣، باب الحاء والجيم، و (و ـ ا ـ ي) معهما.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥١.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢٠.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨٦.
(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧٥.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨.

ـ نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة[١].

. حذف العائد من الصلة[٢].

وغير ذلك مما يؤكد عناية سيبويه بهذا الباب عناية فائقة، وكذا الحال عند الفارسي[٣]، وابن جني[٤]؛ فالفضل في هذه الدراسة للمتقدمين جزاهم الله تعالى خيرا.

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

(٣) ينظر: الإغفال: ٢/ ٤١٠ ، ٤١١.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٦٠ ، ٦٦٣، ٢٨٢/٣ ، ٣٨٣.

المبحث الأول:

(صور الطول في الكلام العربي)

تنوعت أساليب الطول للكلام، وكان من صور ذلك:

- **الطول بالمصدر المؤول دون الصريح:**

المصدر منه ما هو صريح وهو ما دل على الحدث المجرد بلفظ واحد، نحو: الشرب والضرب، ومؤول وهو ما دل على الحدث بلفظين: يسمى أولهما: سابكا أو موصولا حرفيا، ويسمى الآخر: مسبكا منه أو صلة، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١]، وقد صحَّ في المصدر المؤول أن يسد مسد المفعولين في ظننت وعلمت، فتقول: (ظننت أنَّ محمدا يشرب)، وأن ينزع منه الخافض، فتقول: (عجبت من أن قمتَ)، و(عجبت أنْ قمتَ)؛ لطوله، على حين لا يصلح أن تقول: (عجبت قيامَك)، أي: من قيامك.

- **الطول بجواب القسم:**

ومنه: إضمار(اللام، وقد) في قوله تعالى:﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾[٢]الواقع جواب قسم، قال البغدادي: « قد قيل في ﴿أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾:إنَّه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعا؛ للطول»[٣].

---

(١) سورة البقرة، من الآية:/ ١٨٤.

(٢) سورة البروج، الآية:/ ٤.

(٣) خزانة الأدب:١٠/ ٧٣.

- **الطول بمعمول الخبر الذي تقدم عليه، أو تأخر عنه:**

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[(١)]، ومن الثاني ما حكاه الخليل: (ما أنا بالذي قائل لك سوءا)[(٢)]، نصَّ على ذلك الشيخ خالد؛ إذ قال: «فـ (إله): خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد؛ وخبره مفرد وهو إله، وفي السماء: متعلق بإله؛ لأنَّه بمعنى معبود، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها، ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف؛ لأنَّ الصِّلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة، وإله بدل من الضمير المستتر فيه، وتقدير: ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[(٣)]، معطوفا كذلك؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قيل: بامتناعه، قاله في المغني[(٤)]، ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أي) عند البصريين، إلا إن طالت الصِّلة، إمّا بمعمول الخبر أو بغيره، سواء

---

(١) سورة الزخرف، من الآية:/ ٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٠٨ ، وشرح التسهيل: ١/ ٢٠٧ ، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٥١.

(٣) سورة الزخرف، من الآية:/ ٨٤.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٥٦٧.

تقدم المعمول على الخبر، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾[١]، أو تأخَّر، نحو قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك سوءا) حكاه الخليل»[٢].

- **الطول بالتثنية والجمع:**

حذف نون (اللذان) و(اللتان) من الموصول سببه الطول الذي لحق الاسم الموصول من جراء صلته وعائده، قال الشيخ خالد: «بلحارث بن كعب أجمعون، وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان) و(اللتان) في حالة الرفع؛ تقصيرا للموصول لطوله بالصلة، لكونهما كالشيء الواحد، كما حذفوا النون من المثنى والجمع في غير الإضافة؛ لطول الاسم بهما»[٣].

ومثال الحذف من الجمع قراءة أبي عمرو: ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾[٤] بنصب الصلاة[٥]، قال القرطبي: «قرأ أبو عمرو: ﴿الصلاة﴾ بالنصب على توهم النون، وأنَّ حذفها للتخفيف؛ لطول الاسم »[٦].

- **الطُّول بالنعت:**

من صور طول الصلة بـ (النعت) قول امرئ القيس:

---

(١) سورة الزخرف، من الآية:/ ٨٤.
(٢) التصريح:١/ ٤٦٧، ٤٦٨.
(٣) التصريح: ١/ ٤٢٢.
(٤) سورة الحج، من الآية:/ ٣٥.
(٥) ينظر: المحتسب : ٢/ ٨٠
(٦) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٥٩.

أَلا رُبَّ يومٍ لكَ منهن صَالحٍ ولاسِيّما يومٌ بدَارَة جُلْجُلِ[١]

إذ من الأوجه الجائزة في (ما) أنَّه يصلح جعلها اسما موصولا بمعنى (الذي)، ويكون التقدير: (وَلَا مِثْلَ الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُل)، فـ(ما) على هذا التقدير: موصول اسمي بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليه، و(يوم): خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر (لا) محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود، قال ابن هشام: «حسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم»[٢].

- **الطول بالجملة:**

من ذلك: منع الفصل بالجملة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولهم: (أعجبني قول زيدٌ منطلقٌ عمروٍ) ذكر ذلك الصبان، والخضري[٣].

- **طول الاسم بالتركيب العددي:**

---

(١) من الطويل، لامرئ القيس، وموطن الشاهد قوله: (ولاسِيّما يومٌ) وذلك بجعل (ما): اسما موصولا بمعنى (الذي)، ويكون التقدير: (وَلَا مِثْلَ الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُل).

ينظر: الديوان:/١٠، وشرح التسهيل:٦١٨/٢، والتذييل: ٨/ ٣٦٧، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٣٥، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٢١٦.

(٢) مغني اللبيب:١/ ٤١٢.

(٣) ينظر: حاشية الصبان:٢/ ٢٧٥ ، وحاشية الخضري: ٢/ ١٩.

من ذلك: تسكين العين من عشر في أحد عشر إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر؛ وذلك لطول الاسم، ذهب إلى ذلك الأخفش[١]، قال ابن منظور: «قال ابن السكيت: ومن العرب من يُسَكّن العين، فيقول: أَحَدَ عَشْر، وكذلك يُسَكّنها إلى تِسْعَةَ عشر إلا اثني عَشَر، فإن العين لا تسكن؛ لسكون الأَلف والياء قبلها، وقال الأَخفش: إنما سكَّنوا العين لمّا طال الاسم، وكَثُرت حركاتُه»[٢].

- **طول الاسم بالتركيب المزجي:**

كمنعهم بعلبك وحضرموت من الصرف مع فتح الجزء الأول منه، قال أبو البقاء: «يجوز في حضرموت ونحوه ثلاثة أوجه: أحدها: بناء الاسم الأول وإعراب الثَّاني، إلا أنَّه لا ينصرف في المعرفة؛ للتعريف والتركيب؛ وبني الأول لشبه الثاني بتاء التأنيث؛ إذ كان مزيدا على الاسم وفتح للطول، كما فتح ما قبل تاء التأنيث، والوجه الثاني: أن تضيف الأول إلى الثاني فتعربهما إلا أنَّ (كرب) لا ينصرف؛ لأنَّه مؤنث معرفة، ومنهم من يصرفه فيجعله مذكرا، وأما ياء (معدي) فساكنة بكل حال؛ لأنَّ الكلمتين صارتا كالواحدة، فلو حركت لتوالت الحركات، وثقلت خصوصا في الياء بعد الكسرة، والوجه الثالث: أن تبنيهما؛ لتضمنهما معنى حرف العطف، كـ (خمسة عشر)»[٣].

---

(١) ينظر: تاج العروس: ١٣/ ٤٢.

(٢) لسان العرب: ٤/ ٥٦٨.

(٣) اللباب: ١/ ٥١٨ ، ٥١٩.

- **طول الاسم بالتركيب الإضافي:**

من ذلك: قول سيبويه في نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة: «زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ، نحو: (يا عبدَ الله) و(يا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلاً صالحاً)، حين طال الكلام» [(١)].

- **طول الاسم بالتركيب الوصفي:**

من ذلك: بناء نعت اسم (لا) إن كان مفردا، نحو: (لا رجل ظريف فيها)، ومنعهم من البناء إن كان الوصف جارا ومجرورا، ذكر ذلك ابن جني وهو يعرض قول الشاعر:

ماذَا يَغِيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلُهما لا تَرْقُدان ولا بُؤسَى لمَنْ رَقَدَا [(٢)]

إذ قال: «أما قوله: (ولا بؤسى لمن رقدا)، فيجوز أن يكون (بؤسى) في موضع فتح؛ لبنائها مع (لا)، كقول الله سبحانه: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [(٣)]**، وقوله: (لمن رقدا): خبر عنه، ويجوز على هذا أن يكون قوله (لمن رقدا): صفة لـ (بُؤسى)، والخبر محذوف، فإذا أنت فعلت هذا لم**

---

(١) الكتاب:٢/ ١٨٢.

(٢) من البسيط، لعبدُ مَنَافِ بن ربْعٍ الهُذَلِيّ
ينظر: ديوان الهذليين: ٢/٣٨، والتمام:/ ٥٢، والمخصص:١٤/ ٢٠، والتذييل:٧/١٥٦، وتمهيد القواعد:٤/١٨٢٠.

(٣) سورة الفرقان، من الآية:/ ٢٢.

يجز أن يكون قوله: (لمن رقدا) مبنيا مع (بؤسى)، كما يبنى ظريف مع رجل في قولك: (لا رجلَ ظريفَ) من قبل أنَّ ظريفا جزء واحد، فجائز أن يجعل مع الجزء الأول الذي هو رجل كالاسم الواحد، وأما قوله: (لمن رقدا)؛ فإنه ثلاثة أشياء، فلا يجوز أن يجعل مع غيره كالاسم الواحد؛ لطول ذلك»[(١)].

- **الطول لكثرة الكلمات:**

من ذلك: امتناعهم من إضافة اللقب إلى الاسم إن كانا مركبين، كامتناعهم من إضافة (أنف النَّاقة) إلى (عبد الله) في قولهم: (عبد الله أنف الناقة)؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فكأنَّ الاسم مكون من أربع كلمات، نصَّ على ذلك الأشموني؛ إذ قال: «إن لم يكونا مفردين: بأن كانا مركبين، نحو: (عبد الله أنف الناقة)، أو الاسم، نحو: (عبد الله بطة)، أو اللقب، نحو: (زيد أنف الناقة) امتنعت الإضافة؛ للطول»[(٢)].

- **الطول بكثرة حروف الكلمة:**

يتضح أمر هذه الصورة من صور الطول في أشياء كثيرة، منها:

. النسب إلى المنقوص الخماسي.

. النسب إلى المقصور الخماسي.

---

(١) التمام:/٥٣، ٥٤.

(٢) الأشموني:١/ ١٣٠.

. تصغير الخماسي المجرد والمزيد ما لم يكن قبل الآخر حرف مد.

. تكسير الخماسي المجرد والمزيد ما لم يكن قبل الآخر حرف مد.

وجميعها لا يتم فعله إلا بالحذف؛ بسبب الطول من جراء كثرة الحروف.

المبحث الثاني:

(دراسة المسائل النحوية)

- **حذف نون التثنية ونون الجمع لطول الاسم:**

أثر عنهم ذلك في حذف النون من (اللذين) و(اللتين)، و(الذين)؛ لطول الموصول بالصلة.

ومن شواهد ذلك:

. حذف نون (اللتان)؛ لاستطالة الموصول بصلته، كما نص على ذلك الرضي في قول الشاعر:

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم[(١)]

. ومن حذف النون من (الذين)، قول الشاعر:

وإنَّ الذي حانتْ بفَلجٍ دِماؤهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالِد[(٢)]

---

(١) بيتان من الرجز المشطور، نسبا للأخطل وليسا في ديوانه، وموطن الشاهد قوله: (اللتا) فحذف النون للطول.

ينظر: شرح الرضي:٣/ ٢٠، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٦٢، والتذييل: ١/ ٢٤٤، توضيح المقاصد: ١/ ٤٢١، والتصريح :١/ ٤٢٣.

(٢) من الطويل للأشهب بن رميلة، وموطن الشاهد قوله: (الذي) حذفت النون للطول.

ينظر: الكتاب: ١/ ١٨٧، والمحتسب: ١/ ١٨٥، وسر صناعة الإعراب:٢/ ٥٣٧، وشرح التسهيل: ١/ ٧٣، والارتشاف: ٢/٥٦٧.

. ومن حذف النون من (اللذين) قول الشاعر:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنّ عَمَّىَّ اللَّذَا سَلَبَا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ[(١)]

قال ابن جني:« أراد اللذان فحذف النون؛ تخفيفا لطول الاسم، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة؛ لأنَّ الدلالة قد تقدمت على أنَّ الأسماء الموصولة لا يجوز أن تضاف أبدًا إلا ما كان من (أي) في نحو قولهم: (لأضربن أيهم يقوم)، على أنَّ هذا عندنا معرف بصلته دون إضافته، ويمنع أيضا من أن يكون (اللذا) من بيت الأخطل مضافا: أنَّ ما بعده فعل وهو (قتلا)، والأفعال ليست مما يضاف إليه» [(٢)].

ـ ومن حذف النون من جمع المذكر السالم والمثنى؛ لطول الاسم بالجمع والتثنية، قول الشاعر:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[(٣)]

---

(١) من الكامل، للأخطل، وموطن الشاهد قوله: (اللذا)، حذفت النون للطول تخفيفا. ينظر: الديوان:/٢٤٦، والكتاب: ١٨٦، المحتسب: ٢/٨٠، وشرح التسهيل:١/ ٦٢، وتوضيح المقاصد:٢/٢٥٣، وتمهيد القواعد:١/ ٣١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٣٦.

(٣) من المنسرح، قيل: لقيس بن الخطيم ، وقيل: لعمرو بن امرئ القيس الأَنْصَارِيّ وموطن الشاهد قوله: (الحافِظُو) فقد حذف النون من جمع المذكر السالم ؛ لطول الاسم بالجمع.

=

قال المبرد: «فهذا لم يرد الإضافة، فحذف النون بغير معنى فيه، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ، ولكنَّه حذف النُّون؛ لطول الاسم؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له»[(١)].

وقال ابن جني: «أراد (الحافظون) فحذف النون؛ تشبيها بالذين؛ إذ كان في معناه، ويدل على أنَّه حذفها تخفيفا لا لإضافة: تركه عورة منصوبة، ولو أراد الإضافة لجر العورة البتة»[(٢)].

حذف النون من جمع المذكر السالم في حال النصب، نص على ذلك ابن جني؛ إذ قال: «من ذلك: قراءة ابن أبي إسحاق، ورويت عن أبي عمرو: (وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ)، بالنصب، قال أبو الفتح: أراد (المقيمين)، فحذف النون تخفيفا، لا لِتُعَاقِبَها الإضافة، وشبه ذلك بـ (اللذين، والذين) في قوله:

فإنَّ الذِي حانَتْ بفلجٍ دماؤهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ[(٣)]

حذف النون من الذين تخفيفا؛ لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا، وعليه قول الأخطل:

ينظر: ديوان قيس بن الخطيم:/٦٣، والكتاب:١/١٨٦، والتعليقة على كتاب سيبويه:١/ ١٣٦، والمحتسب:٢/٨٠، وشرح التسهيل:١/ ٧٣، والمقاصد النحوية:١/ ٥٣٤.

(١) المقتضب: ١/ ٢٣٨.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٣٨.

(٣) سبق تخريجه.

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمِّيَّ اللَّذَا قَتَلا الملوكَ وفَكَّكَا الأغلالا»[١]

وقد جمع كل ذلك سيبويه؛ إذ قال:

« الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[٢]

لم يَحذف النون للإضافة ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ، وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ، وقال الأَخطل:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنّ عَمَّىَّ اللَّذَا سَلَبَا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ[٣]

لأنَّ مَعْنَاه معنى الذينَ فعلوا وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفْرَدٍ لم يَعْمَلْ في شيء، كما أنّ الذينَ فعلوا مع صلته بمنزلة اسم، وقال أَشهَبُ بن رُمَيلةَ:

وإنَّ الذي حانتْ بفَلجٍ دِماؤهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ»[٤].

- **امتناع إضافة الاسم إلى اللقب إن كانا مركبين:**

إن كان الاسم واللقب مضافين، نحو:(عبد الله زين العابدين)، أو كان الأول مفردا والثاني مضافا نحو:(زيد أنف الناقة)، أو كانا بالعكس،

---

(١) المحتسب:٢/ ٧٩.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الكتاب: ١/ ١٨٦ ، ١٨٧.

نحو:(عبد الله كرز) أتبعت الثاني للأول إما بدلا أو عطف بيان أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف، وامتنعت الإضافة؛ وذلك للطول، فالمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولم يعهد لديهم اسم مكون من كل هذه الكلمات، نص على ذلك الأشموني؛ إذ قال: «إن لم يكونا مفردين: بأن كانا مركبين، نحو: (عبد الله أنف الناقة)، أو الاسم نحو: (عبد الله بطة)، أو اللقب، نحو: (زيد أنف الناقة) امتنعت الإضافة للطول» [(١)].

- **امتناع دخول حرفِ التنبيه على أسماء الإشارة المتصلة باللام:**

يرى السَّمين الحلبي أنَّه يمتنع دخول هاء التنبيه على أسماء الإشارة المتصلة باللام؛ للطول؛ إذ قال: «(ذلك): اسمُ إشارةٍ: الاسمُ منه (ذا)، واللامُ للبعدِ والكافُ للخطاب، وله ثلاثُ رتبٍ: دنيا: ولها المجردُ من اللام والكاف، نحو: (ذا)، و(ذي)، و(هذا)، و(هذي)، ووسطى: ولها المتصلُ بحرفِ الخطابِ، نحو: (ذاك)، و(ذَيْكَ)، و(تَيْكَ)، وقصوى: ولها المتصلُ باللام والكاف، نحو: (ذلك) و(تلك)، لا يجوز أن يُؤتى باللام إلا مع الكاف، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع اللام، فيمتنعُ للطول » [(٢)].

---

(١) شرح الأشموني:١/ ١٣٠.

(٢) الدر المصون:١/ ٨٤.

- **حذف المبتدأ من الصِّلة الواقعة جملة اسميَّة:**

صلة الموصول متى وردت جملة اسمية، أي: مكونة من مبتدأ وخبر، فالأصل ذكر المبتدأ؛ لأنَّ الصَّلة إنَّما جاءت للتَّوضيح والبيان للإبهام الوارد في اسم الموصول، وفي الحذف منافاة، والمتأمل لهذا الحذف يجده على نوعين: حذف من صلة طالت، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[(١)]، وحذف من صلة لم تطل، كقولنا: (أكلت الذي أطيب)، أمَّا النَّوع الأول فيرى الفارسي القول بجوازه، وفي الوقت نفسه يذهب إلى القول بقلة الثاني وضعفه، يقول الفارسي: «حذف المبتدأ وإن كان يتسع في كثير من كلامهم، فإنَّه قد يقبح في مواضع إذا نقل عن أن يكون في أول الكلام وإن كان تأوله غير ضيق؛ ألا ترى أنَّ حذف المبتدأ من الصِّلة، نحو: (أكلت الذي أطيب) قليل ضعيف، وإن كان حذف المبتدأ واسعا في غير الصلة إلا أن تطول الصلة، وذلك أنَّ هذا موضع إيضاح وتخصيص، فلا يليق به الحذف والاختصار، كما أنَّ عكسه ممَّا صار واضحا معروفا عند المخاطب يليق به الحذف، ويبح به التأكيد»[(٢)].

وهذا الذي قال به الفارسي وهو الجواز إذا طالت الصلة ثابت بالسماع، والذي منه: (ما أنا بالذي قائل لك شيئا)، وبالقياس على: (اضرب أيهم قائل لك شيئا) نصَّ على ذلك سيبويه؛ إذ قال: « زعم الخليل رحمه الله أنَّه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئا وهذه قليلة،

---

(١) سورة الزخرف، من الآية:/٨٤.

(٢) الإغفال: ٢/ ٤١٠ ، ٤١١.

ومن تكلم بهذا فقياسه: (اضرب أيهم قائل لك شيئا)، قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق، فقال: لا، فقلت: فما بال المسألة الأولى فقال: لأنَّه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا، وكأنَّ طوله عوض من ترك (هو) وقل من يتكلم بذلك»[(١)].

والذي عليه ابن الأنباري أنَّه لا يجوز الحذف إذا لم تطل الصلة؛ إذ قال: «حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو: (الذي أخوك زيد)، أي: الذي هو أخوك، وإنَّما يجوز ذلك جوازا ضعيفا إذا طال الكلام، كقولهم: الذي راغب فيك زيد وما أنّا بالذي قائل لك شيئا، وما أشبه ذلك على أنَّ من النَّحويين من يجعل الحذف في هذا النَّحو أيضًا شاذًّا لا يقاس عليه، وإذا كان شاذًّا لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى؛ فدلَّ على فساد ما ذهب إليه»[(٢)].

وممن ربط الحذف بالاستطالة: ابن مالك إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع (أي)، وإن لم تكن صلتها مستطالة، وإن كان مبتدأ، والموصول غير (أي) لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة، نحو قول بعض العرب: (ما أنا بالذي قائل لك شيئًا)، أي: ما أنا بالذي هو قائل لك شيئًا، وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنًا، كقوله

---

(١) الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

(٢) الإنصاف: ١/ ٣٩٢ ، ٣٩٣.

تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَـهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَـهٌ﴾ [١]، والقول بجواز الحذف متى طالت الصلة هو مذهب البصريين[٢].

مذهب الكوفيين:

الذي عليه أهل الكوفة القول بجواز الحذف مطلقا طالت الصلة أم لم تطل[٣]، قال الرضي: «أمَّا الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ، مطلقا في صلة (أي) كان، أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ: (على الذي أحسن)، ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئا»[٤].

ومن شواهد ذلك قراءة: (مثلا ما بعوضة) برفع بعوضة[٥]، والأولى القول بجواز الحذف إن طالت الصلة، وإن عدمت الاستطالة فغير ممتنع.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٩٥.

(٢) ينظر: الكتاب:٢/ ٤٠٤، والأصول:٢/ ٣٩٦ ، وسر صناعة الإعراب:١/ ٣٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور:١/١٨٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:١/ ٢٠٧ ، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٥١ ، وتخليص الشواهد:/١٦٠، والتصريح: ١/ ٤٧١.

(٤) شرح الكافية للرضي:٣/ ٢٧.

(٥) قراءة رؤبة، ووجه ذلك: أن (ما) هاهنا اسم بمنزلة الذي؛ أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلًا، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ.
ينظر: المحتسب:١/ ٦٤.

- **حذف العائد المنصوب:**

يشترط لجواز حذف العائد المنصوب: أن يكون نصبه بفعل تام، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [(١)]، أو وصف، كقول الشاعر:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع و لا ضرر [(٢)]

وأن يكون الضمير متصلا؛ ذلك لأنَّ الغرض من تقديره متصلا هو الدلالة على الاهتمام والاختصاص، ولو كان منفصلا ثم حذف لم يتحقق الغرض من تقديره [(٣)].

وحذف العائد إذا كان العامل فيه فعلا حسن حذفه بكثرة، قال ابن الشجري: «أما حذف الضمير العائد إلى الموصول من صلته فحسن كثير في التنزيل، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ و﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [(٤)]، يريد: بعثه وخلقه» [(٥)].

---

(١) سورة الفرقان، من الآية:/٤١.

(٢) من البسيط، لم ينسب إلى قائل معين.

ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك:١/٢٠٥، والتذييل:٣/٧٣، وتخليص الشواهد:/١٦١، والتصريح:١/ ٤٧٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٥٢ ، والتصريح: ١/ ٤٧٢ ، وشرح الأشموني: ١/ ١٧١.

(٤) سورة المدثر، الآية:/١١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧١.

والباعث على هذا الحذف هو الاستطالة التي نصَّ عليها ابن يعيش[١]، وهذا راجع إلى أنَّهم جعلوا أربعة أشياء كشيء واحد، قال المبرد: «(رأيت من ضربت)، و(أكرمت من أهنت)، في كل هذا قد حذفت هاءً، وإنَّما حذفتها؛ لأنَّ أربعة أشياء صارت اسما واحدا؛ وهي: الذي، والفعل، والفاعل، والمفعول به، فخفَّفت منها. وإن شئت جئت بها، وإنما كانت الهاء أولى بالحذف؛ لأن الذي هو الموصول الذي يقع عليه المعنى، والفعل هو الذي يوضحه»[٢].

وإن كان المبرد لم يصرح بالطول هنا فإن أبا البقاء قد صرَّح به؛ إذ قال: « يجوزُ حذفُ العائِد المنصوب، كقولِه تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ﴾؛ لأنَّ الاسمَ طالَ لاجتماعِه من أربعة أشياء: الذي، والفعل، والفاعل، والمفعول»[٣].

أمَّا حذف العائد المنصوب بالوصف فقليل جدا، قال الشيخ خالد: « لأنَّ الأصل في العمل للفعل، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف، وحذف منصوب الوصف قليل جدا، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج: أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جدا»[٤].

---

(١) شرح المفصل: ٣/ ١٥٢.
(٢) المقتضب:١/ ١٥٧.
(٣) اللباب:٢/ ١٢٥ ، ١٢٦.
(٤) التصريح: ١/ ٤٧٤ ، ٤٧٥.

- **حذف الخبر وجوبا:**

لحذف الخبر في الكلام صور، منها: أن يكون المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم، ومنه قوله تعالى:﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[(١)]،أي: لعمرك يميني أو قسمي، وقد اختلفت توجيهات النَّحويين في تفسيرهم حذف الخبر، فالذي يظهر لأول وهلة أنَّ اللائق به التَّخفيف؛ لكثرة دوران القسم في الكلام، ومنهم من رأى كالرضيُّ أنَّ الحذف راجع إلى أنَّ تعينه للقسم دالٌ على تعين الخبر المحذوف، أي: لعمرك ما أقسم به، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف[(٢)].

وذكر الشَّيخ خالد أنَّ القسم سدَّ مسده؛ إذ قال: «إنَّما وجب حذفه لسد القسم مسده»[(٣)]، وذكر الجامي أنَّ جواب القسم قائم مقامه؛ إذ قال: «كل مبتدأ يكون مقسما به، وخبره القسم وذلك مثل: لعمرك لأفعلنّ كذا، أي: لعمرك وبقاؤك قسمي، أي: ما أقسم به، فلا شك أنَّ (لعمرك) يدل على القسم المحذوف، وجواب القسم قائم مقامه، فيجب حذفه»[(٤)].

والذي يراه أبو البقاء هو الطول فضلا عن كون المحذوف معلوما؛ إذ قال: «قد حذف القسم، وأقيمت الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل

---

(١) سورة الحجر ، الآية:/ ٧٢.

(٢) شرح الرضي: ١/ ٢٨٤.

(٣) التصريح: ١/ ٥٧٣.

(٤) الفوائد الضيائية: ١/ ١٧٧.

مقامه فالأولى، كقولك: (لعمرك لأقومنَّ)، فـ(عمرك): مبتدأ، والخبر محذوف، أي: لعمرك قسمي، وحذف لطول الكلام، وأنَّه معلوم»[(١)].

وقد رأى ابن عصفور أنَّه يجوز القول بأنَّ الذي حذف هو المبتدأ، لكنَّ المختار لدى الشَّيخ خالد هو القول بحذف الثَّاني فالأواخر محل للتغيير؛ إذ قال: «زعم ابن عصفور أنَّه يجوز في نحو: (لعمرك لأفعلن)، أن يقدر: لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ، والأول أولى؛ لأنَّه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصَّدور الأوائل أو من الأعجاز الأواخر، فالحمل على الأواخر أولى؛ لأنَّها هي محل التَّغيير غالبًا؛ ولأنَّ دخول اللام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التَّقدير على شيء آخر»[(٢)].

- **حذف الخبر وجوبا بعد (لولا):**

الاسم المرفوع بعد (لولا) مختلف في رافعه[(٣)]: فمنهم من قال: بالابتداء، ومنهم من قال: بـ (لولا)؛ لنيابتها عنه، ومنهم من قال: بها أصالة، ومنهم من قال: بأنه فاعل لفعل مقدر، قال الرضي: «المبتدأ الذي بعد (لولا) هذا على مذهب البصريين، وقال الفراء: (لولا) هي الرافعة

---

(١) اللباب: ١/ ٣٧٧.

(٢) التصريح: ١/ ٥٧٤.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٧٠ ، واللباب: ١/ ١٣١ ، والجنى الداني: / ٦٠١ ، ٦٠٢.

للاسم الذي بعدها؛ لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر»[(١)].

وقال ابن هشام: «ليس المرفوع بعد (لولا) فاعلا بفعل محذوف، ولا بـ (لـولا) لنيابتهـا عنـه، ولا بهـا أصـالة؛ خلافـا لزاعمـي ذلـك، بـل رفعـه بالابتداء»[(٢)].

والذي يراه الكفوي أنَّ الخبر لم يظهر؛ لطول الكلام بالجواب والجواب يسد مسده؛ إذ قال: « الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية لا يظهر خبره رأسا؛ لأجل طول الكلام بالجواب، والجواب يسد مسده، قالوا: حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) واجب؛ لأنَّ ما في (لولا) من معنى الوجود دلَّ عليه»[(٣)].

وقد حمل أبو البقاء الخبر المحذوف على ذلك؛ إذ قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: «﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾»[(٤)]:«﴿فَضْلُ اللَّهِ﴾ مبتدأ والخبر محذوف تقديره: لولا فضل الله حاضر، ولزم حذف الخبر؛ لقيام العلم به، وطول الكلام بجواب لولا»[(٥)].

---

(١) شرح الرضي: ١/ ٢٧٤.

(٢) مغني اللبيب:١/٣٥٩.

(٣) الكليات:/ ١٢٦٠.

(٤) سورة البقرة ، من الآية:/ ٦٤.

(٥) إملاء ما من به الرحمن: / ٤١.

- **فتح همزة (أنَّ)؛ لتأويلها مع ما بعدها بمصدر:**

يذهب الشيخ خالد إلى أن (إنَّ) المكسورة هي الأصل، وتتعين حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وتتعين (أن)المفتوحة، وهي الفرع، حيث يجب ذلك، يقول الشيخ خالد: «تتعين (إنَّ) المكسورة وهي الأصل عند الجمهور حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وتتعين (أنَّ): المفتوحة، وهي الفرع، حيث يجب ذلك».

والعلة في تعيين الفتح مع التَّأويل بالمصدر هو الطول؛ لأنَّها كبعض الاسم، نصَّ على ذلك أبو البقاء مع علل أخرى؛ إذ قال: «إنَّما خصَّت المصدريَّة بالفتح؛ لأنَّهم لَمَّا آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ الحركات وهي الفتحة إنْ شئت، قلت: لَمَّا كانت المصدريَّة كبعض الاسم طال الكلام بها فخصَّت بأخف الحركات، وإنْ شئت قلت: لَمَّا كانت مصدرّية حملوها على (أن) النَّاصبة للفعل في الفتح، كما حملوا النَّاصبة للفعل في العمل على النَّاصبة للاسم» (١).

- **فتح همزة (إنَّ) التي في خبرها اللام بعد (علمت) و(ظننت):**

كسر (إنَّ) وفي خبرها اللام بعد (علمت) و(ظننت) على سبيل التَّعليق هو قول جميع النَّحاة، إلا أنَّه قد جاء عن العرب الفتح، حكاه المبرد عن

---

(١) اللباب: ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥.

المازني؛ لقراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[١] بالفتح[٢]، وعلل الفراء الفتح بأنه راجع إلى طول الكلام، نصَّ على ذلك أبو حيَّان؛ إذ قال: « كسر (إنَّ) وفي خبرها اللام بعد (علمت) و(ظننت) على سبيل التَّعليق هو قول جميع النَّحاة، إلا أنَّ أبا العباس حكى عن المازني إجازة الفتح مع اللام في ذلك، وحكى أنَّ سعيد بن جبير قرأ: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ بالفتح، وأجاز الفراء الفتح إذا طال الكلام، وأنشد لطرفة:

وأنَّ لسان المرء ما لم يكن له حصاة على عوراته لدليل[٣]

وزعم أنَّه قرئ: (أن ربهم بهم يومئذ لخبير)[٤] »[٥].

أما الأخفش فقد علل الفتح بأنَّ اللام بعدها كأنها غير موجودة، أي: هي صلة، حاكما عليه بالغلط والقبح؛ إذ قال: « فإنَّما كسر (إنَّ)؛ لدُخول اللام، قال الشَّاعر:

وَأَعْلَمُ عِلْماً ليسَ بالظنِّ أَنَّه إذا ذَلَّ مَوْلَى المَرْءِ فَهْوَ ذَليل

---

(١) سورة الفرقان، من الآية:/ ٢٠.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٧٨٦.

(٣) من الطويل، لطرفة بن العبد، وموطن الشاهد قوله: (وأنَّ) ففتح همزة (إنَّ)؛ لطول الكلام.

ينظر: الديوان:/٦٧، والجمل للخليل:/ ٢٦٩، والصاحبي:/ ١١٦، والتذييل: ٥/ ١٠١، وتخليص الشواهد:/٣٤٦.

(٤) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾، سورة العاديات، الآية:/ ١١.

(٥) التذييل:٦/ ٨٥.

وإنَّ لِسانَ المَرْءِ ما لَمْ تَكُنْ لَهُ حَصاةٌ على عَوْراتِهِ لَدَلِيلُ

فكسر الثانية؛ لأنَّ اللام بعدها، ومن العرب من يفتحها؛ لأنَّه لا يرى أنَّ بعدها لاما، وقد سمع مثل ذلك من العرب في قوله:﴿أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[(١)]، ففتح وهو غير ذاكر لـ(اللام)، وهذا غلط قبيح»[(٢)].

وهو ما ذكره ابن فارس؛ إذ قال: «زعم ناس أنَّها تقع صِلةً لا اعتبار بِهَا، ويزعم أنَّه اعتبر ذَلِكَ من قراءة بعض القراء:﴿إِلاَّ أَنّهم لَيأكلون﴾ ففتح (أن) وألغى اللامَ، وأنشد بعضُ أهل العربية:

وأعلمُ علماً لَيْسَ بالظَّنّ أنّهُ متى ذَلَّ مولى المرءِ فهو ذليلُ

وأنَّ لِسان المرءِ مَا لَمْ تكن لَهُ حصاة عَلَى عوراته لدليل»[(٣)].

والقول بالطول أحسن للقراءة ولما صح عن العرب.

- **كسر همزة (إنَّ)؛ لطول الكلام:**

لكسر همزة (إن) مواطن أشار إليها ابن مالك؛ إذ قال:

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

---

(١) سورة العاديات، الآيات:/ ٩، ١٠ ، ١١.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١/٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) الصاحبي:/ ١١٦.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّلاَمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى[١].

والذي عليه الفراء أن من موجبات الكسر لهمزة (إنَّ) طول الكلام، نصَّ على ذلك السيوطيُّ؛ إذ قال: « تكسر (إنَّ) صلة، وحالا، ومحكية بقول، وقبل لام معلقة، خلافا للمازني مطلقا وللفراء إن طال» [٢].

- فتح الهمزة من (كأنَّ):

من العلماء من يرى أنَّ (كأن) مفردة وليست مركبة من شيء؛ لأنَّه لا دليل على التركيب، كالشيخ أبي حيان؛ إذ قال: «الأولى أن تكون (كأن) حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من (الكاف وإن)؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل »[٣]، وكذا ابن هشام، وقواه المالقي بعدة أوجه[٤].

والقائلون بالتركيب يرون أنَّها مركبة من كاف التشبيه ومن (إنَّ) مكسورة الهمزة، فأصل (كأنَّ زيدا أسد): (إنَّ زيدا كأسد)، فالكاف للتشبيه وإنَّ مؤكدة له، ثمَّ أرادوا الاهتمام بالتَّشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أوَّلِها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلمَّا أدخلوا الكاف على إنَّ وجب فتحها؛ لأنَّ إنَّ المكسورة الهمزة لا

---

(١) ألفية ابن مالك:/ ١٢.

(٢) الهمع:١/ ٤٩٨.

(٣) التذييل: ٥/ ١٢.

(٤) ينظر: رصف المباني:/ ٢٨٤ ، ٢٨٥، والجنى الداني:/ ٥٦٩.

يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلا أولا أبدًا وبقي معنى التَّشبيه الذي كان فيها، وهي متوسطة كحاله فيها وهي متقدمة [١].

والذي عليه ابن هشام أن الذي استوجب فتح الهمزة هو طول الكلام؛ إذ قال: «في شرح الإيضاح لابن الخباز ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف، كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام والإجماع على أنه تام» [٢].

- **اسم (لا) من حيث البناء والإعراب:**

اختلف العلماء في حركة اسم (لا) من جهة الإعراب والبناء على هذا النحو:

ـ منهم من يرى كالكوفيين [٣]، وأبي عمرو الجرمي [٤]، وأبي إسحاق الزجاج [٥]، والسيرافي [٦]، والرماني [٧] أنَّ الحركة حركة إعراب وحذف التنوين لطول الاسم لأن (لا) مع ما بعدها شيء واحد فطال الاسم فخفف بحذف التنوين، نصَّ على ذلك ابن عصفور؛ إذ قال: «اختلف في الحركة

---

(١) التذييل: ٥/ ١٢.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٥٣.

(٣) ينظر: الإنصاف:١/ ٣٦٦ ، واللباب: ١/ ٢٢٧ ، والارتشاف:٣/١٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي:٢/ ٩٣٨.

(٥) ينظر: اللباب: ١/ ٢٢٧ ، وشرح التسهيل:٢/ ٥٨ ، وشفاء العليل:١/ ٣٨٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي:٢/ ١٥٥، والمساعد: ١/ ٣٤٢.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معطي:٢/ ٩٣٨ ، والارتشاف:٣/ ١٢٩٦.

هل هي حركة إعراب أو بناء؟ فذهب الزَّجاجيُّ إلى أنَّها حركة إعراب وسقط التنوين تخفيفًا؛ لأنَّ (لا) جعلت مع ما بعدها شيئًا واحدًا، فطال الاسم، فخفف بحذف التنوين» [١].

وأمَّا من قال بالبناء وهو مذهب أكثر البصريين [٢] ففي موجب البناء لديهم خلاف، ومن أقوالهم في ذلك:

ـ أنَّ (لا) مركبة مع اسمها، والتَّركيب يوجب البناء؛ ودليل التَّركيب: امتناع الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور [٣].

ـ أنه إنَّما بني؛ لتضمنه معنى من الاستغراقية؛ لأنَّ الأصل في قولك:(لا رجل في الدار) لا من رجل في الدار؛ لأنَّه جواب مَنْ قَال: هل من رجل في الدار؟...ولما حذفت (مِنْ) من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى [٤].

قال أبو البقاء منبها علي هذه الأوجه: «أمَّا البناء فغير حادث بـ (لا) من حيث هي عاملة، بل حادث بالتركيب، وتضُّمنه معنى الحرف، كما أنَّ (يا) في النِّداء تعمل النَّصب في المعرب، فإذا دخلت على المفرد بُني لا بها بل بشيء آخر، وأمَّا جعل حركة المبنيّ هنا الفتح ففيه أوجه:

---

(١) شرح الجمل: ٢/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: اللباب:١/ ٢٢٧، والارتشاف:٣/ ١٢٦٩.

(٣) ينظر: التبيين:/ ٣٦٣ ، وشرح ألفية ابن معطي:٢/ ٩٣٩.

(٤) الإنصاف: ١/ ٣٦٧.

أحدُها: أنَّ الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب، كما اختير في خمسةَ عشَر.

والثاني: أنَّ النفي هنا لَمّا خرج عن نظائره خرج البناء عن نظائره.

والثالث: أنَّهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل الحركة التي يستحقُّها هذا الاسم في الأصل؛ إذ أصله لا من رجل، ولو بني على الضمِّ لكانت حركته في حال عمومه كالحركة في حال خصوصه، ففرَّقوا بينهما، وعدلوا إلى الفتح »[(١)].

والقول بالبناء هو الأولى؛ لأنها لو كانت إعرابا لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع[(٢)]، ولو كان اسما لا معربا لنون كما يُنَّون اسم إنَّ، فإنْ قيل: إنَّما لم ينَّون؛ لأنَّ (لا) ضعفت إذ كانت فرعَ فرعِ فرعٍ؛ وذلك أنَّ (كان) فرعٌ في العمل على الأفعال الحقيقّة، و(إنَّ) فرع على (كان)، و(لا) فرع على (إنَّ)، فلمَّا ضعف خولف باسمها بقيَّة المعربات[(٣)].

- **نعت اسم (لا) بالجار والمجرور، وحذف الخبر متى نون الاسم:**

إذا وصف اسم (لا) النكرة المبنية بمفرد . أي: غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . متصل، نحو: (لا رجل ظريف فيها) جاز في الوصف فتحه

---

(١) اللباب: ١/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٢٧٠.

(٣) ينظر: اللباب: ١/ ٢٣٠.

على أنَّه مركب معها، فالوصف والموصف كالشيء الواحد، أو لأنَّه من تمام اسم (لا) واسم (لا) وجب له البناء؛ لتضمنه معنى (من)، فصارا كأنَّهما تضمنا معنى (من)، أو لأنَّه أجري على لفظ الموصوف؛ لأنَّه أشبه المعرب، وقيل: فتحته فتحة إعراب؛ وحذف تنوينه للمشاكلة.

أما إن كان الوصف لاسم (لا) جارا ومجرورا فلا يبنى معه؛ من قبل أنَّ الجار والمجرور ليسا جزءا واحدا بل أكثر من جزء، فطال الكلام، ويحذف الخبر لطول الاسم بالتنوين، ذكر ذلك ابن جني عند حديثه عن قول الشاعر:

ماذَا يَغِيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلُهما لا تَرْقُدان ولا بُؤسَى لمَنْ رَقَدَا[١]

إذ قال: «أما قوله: (ولا بؤسى لمن رقدا)، فيجوز أن يكون (بؤسى) في موضع فتح لبنائها مع (لا) كقول الله سبحانه: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾[٢]، وقوله: (لمن رقدا) خبر عنه، ويجوز على هذا أن يكون قوله (لمن رقدا): صفة لـ (بُؤسى)، والخبر محذوف، فإذا أنت فعلت هذا لم يجز أن يكون قوله: (لمن رقدا) مبنيا مع (بؤسى)، كما يبنى ظريف مع رجل في قولك: (لا رجلَ ظريفَ) من قبل أنَّ ظريفا جزء واحد، فجائز أن يجعل مع الجزء الأول الذي هو رجل كالاسم الواحد، وأما قوله: (لمن رقدا) فإنه ثلاثة أشياء، فلا يجوز أن يجعل مع غيره كالاسم الواحد؛ لطول ذلك، ويجوز أيضا أن تُعلق اللام في قوله:(لمن رقدا) بنفس بؤسى، فإذا فعلت

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة الفرقان، من الآية:/ ٢٢.

ذلك اعتقدت في بؤسى التنوين لطول الاسم بما عمل فيه وحذفت الخبر، إلا أنه لما لم ينصرف لم يبن فيه تنوينه»[١].

- **ضعف الإعمال لطول الكلام السابق على العامل القلبي:**

الإِلْغَاء هو: تركُ عملِ الْفِعْلِ؛ لضعفه بالتَّأخُّر عن المَفْعُولين، أَوْ التوسط بَيْنَهمَا والرجوع إِلَى الابتِدَاء[٢]، ويقع الإِلْغَاء فِي: (ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وَأَرَيْتُ، وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ) ومَا تصَرَّف من أفعالهن، يقول سِيبَوَيْهِ: «هَذَا بابُ الأَفْعَالِ الَّتِي تستعمل وتلغى، فهي:(ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وَأَرَيْتُ، وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ) ومَا يتصَرَّف من أفعالهن»[٣].

وعَلَى الجملة فهو خاصٌّ بأفعالِ القلوبِ، يقول أبو حيَّان: « فالْقَلْبِيَّة تختصُّ بالإِلْغَاء»[٤].

وإِنَّمَا كَانَ لهَذِهِ الأَفْعَال هَذَا الاختصاص وهو الإِلْغَاء؛ لكونها غَيْر مؤثرة، ولا واصلة منك إِلَى غَيرك، وإِنَّمَا هي أُمُور تقع فِي النَّفس، وتلك الأُمُور: عِلْمٌ، وَظَنٌّ، وشَكٌّ.

يقولُ ابن يعيش: «ضعف إِعْمَال هَذِهِ الأَفْعَال فِي المَفْعُولين؛ لكونها غَيْر مؤثرة ولا نافذة منك إِلَى غَيْرك، وإِنَّمَا هي أشياء تهجس فِي النَّفس

---

(١) التمام: / ٥٣، ٥٤.

(٢) ينظر: شرح ابن النَّاظِم:/٢٠٢.

(٣) الكِتَاب: ١ / ١١٨.

(٤) الارتشاف: ٤ / ٢١٠٦.

من يقين، أَوْ شك من غَيْر تأثير فِيمَا تعلق بها»[١]، ويقول الرَّضيُّ:« أفعال القلوب ضعيفة؛ إِذْ لَيْسَ تأثيرها بظاهر كالعلاجِ »[٢].

وإنَّمَا عملت لأمرين:

الأَوَّل: تشبيهًا لها بـ (أَعْطَيْتُ)، يقول ابنُ عُصْفُورٍ: «لكنَّها شبهت بـ(أَعْطَيْتُ) وبابها فِي أَنَّها أفعال كمَا أَنَّها أفعال، وتطلب اسمين كطلبها، فتنصبهمَا كذَلِكَ»[٣]

الثَّانِي: تشبيهًا لها بـ (أعلمت)؛ لأنَّ فاعلها قد تعلق ظنه أَوْ علمه بمظنُون أَوْ مَعْلوم، كمَا أَنَّ قولك: (ذكرت زيدًا) يتعدى إِلَى زيدٍ؛ لأنَّ الذِّكر اختص به وإن لم يكن مؤثرًا فِيه؛ فلذَلِكَ قعدت هَذِهِ الأفْعَال وإن لم تكن مؤثرة[٤].

ولهَذِهِ الأفْعَال مَعَ المفْعُولين ثلاث مراتب: التَّقدم، والتَّوسط، والتَّأخر، والذي عليه سيبويه أنَّ تأخر العامل موجب لضعف العمل وكان مرد ذلك عنده هو طول الكلام السابق عليه؛ إذ قال: «كلما طال الكلام ضعف

---

(١) شرح المفَصَّل: ٧ / ٨٤.
(٢) شرح الكَافية: ٤ / ١٥٧.
(٣) شرح الجمل: ١ / ٣١٥.
(٤) ينظر: شرح المفَصَّل:٧ /٨٤.

التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: (زيدا أخاك أظن)، فهذا ضعيف، كما يضعف (زيدًا قائمًا ضربت)؛ لأنَّ الحد أن يكون الفعل مبتدا إذا عمل» [(١)].

- **ترك تأنيث الفعل للطول بينه وبين الفاعل:**

تأنيث الفعل: عبارة عن دخول التاء في أوله إن كان مضارعا، وفي آخره إن كان الفعل ماضيا، كـ (هند قامت)، أو (تقوم)، وكل من ذلك واجب وجائز.

. أما الوجوب ففي حالتين:

١ـ أن يكون الفاعل متصلا حقيقي التأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [(٢)].

٢ـ أن يكون الفاعل ضميرا متصلا سواء أكان عائدا على حقيقي التأنيث أم على مجازي التأنيث، نحو: (فاطمة جلست، أو تجلس)، و(الشمس طلعت، أو تطلع).

. ويجوز التأنيث في حالتين:

١. مع المجازي التأنيث، والذي يشمل: المجازي، واسم الجمع، واسم الجنس، وجمع التكسير.

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢٠.

(٢) سورة آل عمران، من الآية:/ ٣٥.

٢. إذا فصل بين الفعل والفاعل بفاصل، نحو: (حضر القاضي اليوم امرأة) وفي هذه الحالة يرى سيبويه أنَّ علة ذلك هو طول الكلام بين الفعل من جهة والفاعل من جهة أخرى، فجعل هذا الطول عوضًا عن الإتيان بالتاء، قال سيبويه: « كلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: (حضر القاضي امرأةٌ)؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلاً من شيء، كالمعاقبة، نحو قولك: (زنادقة وزناديق)، فتحذف الياء لمكان الهاء، وكما قالوا في مُغتَلِم: (مُغَيلِم، ومُغَيليم)، وكأنَّ الياء صارت بدلاً مما حذفوا؛ وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميعُ والإثنان حين أظهروهم عن الواو والألف»[(١)].

وإذا كان سيبويه قد شبه حذف التاء من الفعل الذي جاء فاعله مؤنثا؛ للطول الذي كان بين الفعل والفاعل بحذف الياء من الجمع الأقصى للتعويض عنها بالهاء، فإن ابن جني قد فعل العكس؛ إذ قال: « فأما قولهم في هاء (زنادقة، وفرازنة): إنها بدل من الياء في (زناديق، وفرازين) فليسوا يريدون بذلك البدل، على حد إبدالهم الألف في (قام، وباع) عن الواو والياء، وإنما يعنون أنَّ الهاء لما طال الكلام بها صارت كالعوض من الياء، كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل في نحو:

---

(١) الكتاب:٢/ ٣٨.

(حضر القاضي اليوم امرأة) عوضا من تاء التأنيث في حضرت وهذا باب واسع»[(١)].

- **إضمار الجار قبل (أنَّ)، و(أنْ)، و(كَي)؛ لطول الكلام:**

ذكر العلماء أنَّه ينقاس حذف حرف الجر قبل (أنَّ) و(أنْ) و(كي)؛ ووجه ذلك لديهم هو الطول الحاصل لهذه الأحرف بصلتها.

وممن نصَّ على الطول في الحذف قبل (أنْ) الرضيُّ؛ إذ قال وهو يذكر الأوجه الجائزة إذا جاء المحذر منه بعد المحذر: «يجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار، لأنَّ (أنْ) حرف، موصولة طويلة بصلتها؛ لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد، أجازوا فيه التَّخفيف قياسا بحذف حرف الجر، الذي هو مع المجرور كشيء واحد، وكذا (أن) المصدريَّة، وبعد حذف الحرف صار(أنْ) مع صلتها في محل النَّصب عند سيبويه، نحو: (الله لأفعلن)، وقال الخليل والكسائي، هي باقية على ما كانت عليه من الجر»[(٢)].

وأمَّا ابن عصفور فقد علل حذف حرف الجر قبل (أنَّ وأنْ) معًا بالطول الذي يستدعي التَّخفيف؛ إذ قال: « ينبغي أن يُعلم أَنّه ما كان من هذه الأفعال متعدّيا بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاّ مع (أَنَّ، وأَنْ)، نحو: (عجِبتُ أنّك قائمٌ)،

---

(١) سر صناعة الإعراب:٢/ ٥٦٠.

(٢) شرح الرضي: ١/ ٤٨٤.

و(عجبت أَنْ قائمٌ زيدٌ)؛ وذلك لطول (أَنَّ) و(أَنْ) بالصِّلة، والطول يستدعي التَّخفيف» [١].

أمَّا الشيخُ خالد فقد أضاف إلى ذلك (كي)؛ منبِّهًا في الوقت نفسه على إهمال النَّحويين للحذف قبل هذا الحرف، معللا حذف حرف الجر قبلها بالطول؛ إذ قال: «قياسي: وذلك في (أنّ)، و(أنْ) بفتح الهمزة فيهما، وتشديد النُّون في الأولى، وسكونها في الثَّانية: و(كي)؛ لطولهن بالصلة، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٢]، ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ﴾ [٣]، ونحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [٤]، أي: بأنَّه (لا إله إلا هو)، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت (كي) مصدرية لدخول اللام عليها تقديرًا، وأهمل النَّحويون هنا ذكر: (كي) مع تجويزهم في نحو: (جئت كي تكرمني) أن تكون (كي) مصدرية، واللام مقدرة قبلها، والمعنى: لكي تكرمني». [٥].

على أنَّ السابقين وإن عبَّروا بالحذف إلا أنَّ الزجاج اختار مصطلح الإضمار؛ إذ قال في ترك ذكر الحرف قبل (أنْ):« مثله: ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ

---

(١) شرح الجمل:١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥.
(٢) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٨.
(٣) سورة الأعراف، من الآية: / ٦٣.
(٤) سورة الحشر، من الآية:/ ٧.
(٥) التصريح: ٢/ ٤٠٦ ، ٤٠٧.

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾[١]، فإنَّه يجوز أن يحمل على عن تقديره معكوفًا عن أن يبلغ محله، فلما كانت (أن) الموصولة بالفعل قد طال الكلام بها جاز إضمار الجار»[٢]، والقول بالإضمار أحسن؛ لأنَّ الموضع موضع ذكر.

- **طول الفصل بين المستثنى والمستثنى منه:**

من الأوجه النَّحوية في الاستثناء التام غير الموجب: النصب على الاستثناء، أو جعله بدل بعض من كل، أو عطف نسق عند الكوفيين، وذلك في نحو: (ما رأيت القوم إلا خالدًا) من غير تراخ بين المستثنى والمستثنى منه، والذي يراه ابن مالك جديرا بالقبول هو النصب على الاستثناء في المتراخي، نحو: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا)؛ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، نص على ذلك السيوطي؛ إذ قال: «اختار ابن مالك النَّصب في المتراخي، نحو: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا)، و(لا تنزل علي أحد من بني تميم إن وافينهم إلا قيسا) قال: لأنَّه قد ضعف التشاكل بالبدل؛ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا»[٣].

---

(١) سورة الفتح ، من الآية:/ ٢٥.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج:١/ ١٢٤.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٥٤.

- **امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة:**

نسب الشيخ الخضري إلى الصبان استظهار منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة بسبب الطول، قال الخضري: «فلا يجوز (أعجبني قول زيدٌ منطلق عمروٍ) بجر (عمرو) ورفع (زيد)...فاستظهر الصبان منعه؛ للطول مع أن المتضايفين كالشيء الواحد »[(١)].

قال الصبان: «قوله: (مفعولا إلخ)، أي: غير جملة، فلا يجوز: (أعجبني قول عبد الله منطلق زيد)؛ للطول»[(٢)].

- **حذف الألف من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم:**

إذا كان المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم وهو ابن عم أو ابن أم، ففيه من الأوجه الجائزة: حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة، فنقول: (يا ابن عمِ، و(يا ابن أمِ)، وفيه أيضا قلب الياء ألفا، ثم حذف الألف؛ لطول الكلام اجتزاء بالفتحة، فنقول: (يا ابن أمَّ) و(يا ابن عمَّ).

قال أبو البقاء: «إنْ كان بين الياء والاسم المنادى اسم آخر لم تحذف، نحو: (يا غلام أخي)، و(يا ابن صاحبي)؛ لأنَّ الوسط ليس بمنادى، وقد جاء الحذف في (يا ابن عِمي)، و(يا ابن أمّي)، و(يا ابن صاحبي)، وفيه أيضًا الوجوه التي ذكرت في (غلام)، إلاَّ أنَّ منهم من

---

(١) حاشية الخضري:٢/ ١٩.

(٢) حاشية الصبان:٢/ ٢٧٥.

يحذف الياء ويفتح الميم فيقول: (يا ابن أمَّ)، وفيه وجهان: أحدُهما: أنَّه ركَّب الاسمين، كخمسة عشر، والثاني: أنَّه أراد (ابن أمّا) فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحة؛ وإنَّما اختصَّ هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء لكثرة استعمالهما» [(١)].

يقول ابن مالك:

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ في يا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لا مَفَرْ [(٢)]

- **طول الكلام مغن عن تأكيد الضمير المرفوع المتصل حال العطف عليه:**

في العطف على الضمير المرفوع المتصل خلاف بين العلماء، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز الْعَطْف عَلَى الضَّمِير المتَّصِل المرْفُوع في اختيار الكلام من غَير تأكيد، ولا مَا يقوم مقامه [(٣)]، يقول الفرَّاء: « قوله عز وجل: ﴿فَاسْتَوَى﴾ [(٤)]، استوى هو وجبريل بالأفق الأعَلى لما أُسريَ به، وهو مطلع الشمس الأعَلى، فأضمر الاسْم فِي (استوى)، ورد عَلَيْهِ (هو)،

---

(١) اللباب: ١/ ٢٤١.

(٢) ألفية ابن مالك: / ٣٩.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢/٤٧٤، وتوجيه اللُّمع: /٢٩٤، والدر المصون: ١/٢٧٨ ، وائتلاف النّصرة:/ ٦٣.

(٤) سورة النجم، من الآية:/٦.

وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه . ولا يكادون يقولون . استوى وأبوه وهو جائزٌ؛ لأنَّ فِي الْفِعْل مضمرًا» [١]

وقد نسبه المهديُّ إِلَى بعض البَصْرِيّينَ؛ إِذْ قال: «أجازه الكوفِيُّون وبعض البَصْرِيّينَ من غَير تأكيد» [٢].

ونسبه أبو حيَّان إِلَى ابن الأَنْبَارِيّ، والفارسيّ، يقول أبو حيَّان: « ذهب الكوفِيُّون وابن الأَنْبَارِيّ إِلَى أَنَّه لا يشترط ذَلِكَ الْفَصْل بل يجوز فِي الكلام (قمت وزيد)، وحكي عن أبي علي إجازة ذَلِكَ من غَيْر فصل» [٣].

وهو اختيار ابن مَالك [٤]، وولده [٥]، وابن جَمَاعة [٦].

وكان لهم ما يبرر موقفهم، ومن ذلك:

. الاعتماد على القياس على الضَّمِير المنْصُوب المتَّصِل [٧].

---

(١) مَعَاني القرآن: ٣/٩٥.

(٢) النَّجْم الثَّاقِب: ١/٥٦٩.

(٣) الارتشاف: ٤/٢٠١٣.

(٤) ينظر: شرح الْكَافِيَة الشَّافِيَة: ٣/١٢٤٤.١٢٤٦، وشواهد التَّوضيح:/١١٢.١١٤.

(٥) ينظر: شرح ابن النَّاظِم:/٥٤٣.

(٦) ينظر: شرح الكَافية: /١٨٢.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢/٤٧٧.

ـ الاعتماد على ما ورد به السَّمَاع نثرًا ونظمًا، فمن النَّثر قوله تَعَالَى:﴿ما أشركنا ولا أباؤنا﴾[١]، وعلى مذهبهم أنَّه لا يقال: حصل الْفَصْل بـ (لا)؛ لأنَّها بَعْدَ حروف عطف، فلم تفصل[٢].

وقول العرب: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاء والعَدَم)[٣].

ومن النَّظم قول جرير:

ورَجا الأُخَيطِلُ مِن سَفاهَةِ رَأيِهِ مَا لم يَكُن وأَبٌ لَهُ لِيَنالا[٤]

وقول ابن أبي ربيعة :

قُلتُ إِذْ أَقبَلَت وزُهرٌ تَهادى كَنِعاجِ الملا تَعَسَّفنَ رَملا[٥]

---

(١) سورة الأنعام: من الآية / ١٤٨.

(٢) ينظر: شرح الكَافية لابن جَمَاعة: /١٨٢.

(٣) ينظر: الكِتَاب: ٢/٣١ ، وشرح الْكَافِيَة الشَّافِيَة: ٣/ ١٢٤٥ ، وشرح ابن النَّاظِم:/ النَّاظِم:/ ٥٤٣.

(٤) من الكامل، والشَّاهد قوله:(يكن وأب)؛ إِذْ عطف عَلَى الضَّمِير المرْفُوع المتَّصِل من من غَير تأكيد ، ولا فصل ، وهو جائز لدى الْكُوفِيِّينَ.
ينظر: الديوان:/٣٦٢، والمقرب:١ / ٣٤ ، وضرائر الشِّعر: /١٤٢ ، وشرح الكَافية لابن جَمَاعة: /١٨٣ ، والفضة المضية:/ ٤٣٦ ، وموارد البصائر: /٣١٣.

(٥) من الخفيف، وموطن الشاهد قوله:(أَقبَلَت وزُهرٌ)؛ إِذْ عطف عَلَى الضَّمِير المرْفُوع المرْفُوع المتَّصِل المستتر في (أَقبَلَت) من غَير فاصل بالضمير المنفصل أو بغيره، وهو جائز لدى الْكُوفِيِّينَ.

=

وهذا المذهب ليس محلا للبحث الآن؛ لأنَّه خارج عن نطاق ما نحن بصدده؛ فهو قائم على الجواز من غير وجود تأكيد ولا ما يقوم مقام التوكيد؛ ليصح العطف، وقد قدموا لذلك وجهة نظرهم كما مر.

أمَّا من يشترط لصحة العطف: التَّوكيد أو ما يقوم مقامه وهو طول الكلام فهم أهل البصرة [١].

وكذا المبردُ [٢]، والزَّجَّاجُ [٣]، وابنُ السَّرَّاج [٤]، والنَّحاسُ [٥]، وابنُ جِنِّي [٦]، والثَّمانينيُّ [٧]، وابنُ برْهان [٨]، وابنُ بَابَشاذ [٩]، والواسطيُّ [١٠]،

ينظر: الديوان:/٣٠٥، وشرح المقدِّمة المُحْسِبة: ٤٣٠/٢ ، والبديع: ٣٧٦/١ ، والنَّجْم الثَّاقِب: ٥٦٩/١ .

(١) ينظر: البيان فِي شرح اللُّمع:/٣١٤ ، ٣١٥ ، والإنصاف: ٤٧٥/٢ ، والدر المصون:٢٧٨/١، ٢١٠/٥، والمساعد: ٤٦٩/٢، والنَّجْم الثَّاقِب:٥٦٩/١، وشرح المراح فِي التَّصْرِيف للعيني:/ ٥٤، والفوائد الضيائية:٤٨/٢ ، وأسرار النَّحْو: /١٧٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢١٠/٣.

(٣) ينظر: مَعَاني القرآن وإِعْرَابه: ٧/٥.

(٤) ينظر:الأُصُول: ٧٨/٢ ، ٧٩.

(٥) ينظر: إِعْرَاب القرآن: ٢٦٦/٤.

(٦) ينظر: اللُّمع فِي العربية: /١٥٦.

(٧) ينظر: الفوائد والقواعد:/ ٣٨٧.

(٨) ينظر: شرح اللُّمع لابن بَرْهان: ٢٦٣/١.

(٩) ينظر: شرح المقدِّمة المُحسِبَة: ٤٠٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح اللُّمع: /١٢٨.

والجُرجَـانيُّ[١]، وابـنُ فضَـال المجاشـعي [٢]، والزَّمخشـريُّ[٣]، والشَّـرِيفُ الكـوفِيُّ[٤]، والصَـيمَرِيُّ[٥]، والأصـفهانيُّ[٦]، والشَّـنترينيُّ [٧]، والجُزُولـيُّ[٨]، والجُزُولـــــــــــــــــــــــــــــــيُّ[٨]، وابنُ الأثير [٩]، وابنُ خروف[١٠]، وصَدرُ الأفاضل [١١]، والعُكْبَرِيُّ[١٢]، وابنُ الخبَّـاز[١٣]، وابـنُ يعـيشَ [١٤]، وابـنُ عُصْـفُورٍ[١٥]، وتـاجُ الـدِّين الإسـفرايينيّ[١٦]، وابـنُ أبـي الرَّبيـع [١]،

(١) ينظر: المقتصد: ٢/٩٥٧.

(٢) ينظر: النكت في القرآن:١/٢٢٤.

(٣) ينظر: المفَصَّل: /١٢٤.

(٤) ينظر: البيان فِي شرح اللُّمع: /٣١٤.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/١٣٩، ١٤٠.

(٦) ينظر: شرح اللُّمع للأصفهاني: ٢/٥٨٩.

(٧) ينظر: تلقيح الألبَاب فِي عوامل الإِعْرَاب: /١٧٨.

(٨) ينظر: المقدِّمة الجزوليَّة: /٧٢.

(٩) ينظر: البديع: ١/٣٧٥.

(١٠) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٣٠.

(١١) ينظر: التخمير: ٢/١٣٠ ، وترشيح العلل: /٣٠٤.

(١٢) ينظر: اللُّباب: ١/٤٣١.

(١٣) ينظر: توجيه اللمع: /٢٩٣.

(١٤) ينظر: شرح المفَصَّل: ٣/٧٦.

(١٥) ينظر: شرح الجمل: ١/٢٤١ ، والمقرب: ١/ ٢٣٣.

(١٦) ينظر: لباب الإِعْرَاب: /٤٠٨.

والرَّضيُّ [٢]، وابنُ القوَّاس [٣]، والنِّيليُّ البغداديُّ [٤]، وتاجُ الدِّين الجنديّ [٥]، والْبَعْلِيُّ [٦]،وابنُ الصَّايغِ [٧]، وأبو حيَّان [٨]، وابنُ هشام [٩]، والزَّبيديُّ [١٠]، والمهديُّ [١١]، والْعَيْنيُّ [١٢]، والجاميُّ [١٣]، وابنُ كمَال باشا [١٤]، وابن طُولُون [١٥].

وممن نبهوا على جعل طول الكلام بالمفعول مسوغا للحذف ابن يعيش؛ إذ قال: «قوله تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [١٦] بالرَّفْع فِي

---

(١) ينظر: الملخص: ١/٥٩٠

(٢) ينظر: شرح الكَافية: ٢/٣٣٣

(٣) ينظر: شرح الألفِية: ١/٧٩٤ ، ٢/٤٧ ، وشرح الكَافية: ١/ ٢٩٨.

(٤) ينظر: الصفوة الصفِية: ١/٧٦٥.

(٥) ينظر: الإقليد فِي شرح المفَصَّل:٢/٧٨١.

(٦) ينظر: الفاخر: ٢/٨٣٤.

(٧) ينظر: اللمحة فِي شرح الملحة: ١/٧٠٣.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ١/١٥٦.

(٩) ينظر: أَوْضح المسالك: ٣/٣٤٦.

(١٠) ينظر: ائتلاف النُّصرة:/٦٣.

(١١) ينظر: النَّجْم الثَّاقِب: ١/٥٧٠.

(١٢) ينظر: شرح المراح فِي التَّصْرِيف: / ٥٥.

(١٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢/٤٧.

(١٤) ينظر: أسرار النَّحْو:/١٦٠.

(١٥) ينظر: شرح الألفِية: ٢/٩٣.

(١٦) سورة يونس، من الآية:/ ٧١.

قراءة بعضهم[١]، فإنَّه عطف(الآباء) عَلَى المضمر المرْفُوع فِي (أَجْمَعَوا) حين طال الكلام بالمفْعُول»[٢]

وقال ابن عصفور منبِّها على الطول الحاصل مرة بالفصل بالجار والمجرور، ومرة بـ (لا): « الطول القائم مقام التأكيد هو: أن يقع قبل حَرْف الْعَطْف والمعطوف مَعمُول للعَامِل في الضَّمِير المعَطوف عَلَيهِ، أَوْ يقع بَعْدَ حَرْف الْعَطْف (لا)، فمثال الْفَصْل بمَعْمُول الْعَامِل فِي الضَّمِير المعَطوف عَلَيهِ قوله تَعَالَى:﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [٣]، فقوله فقوله تَعَالَى: (وملائكته) مَعْطوف عَلَى الضَّمِير الَّذِي فِي يصلي، فلم تحتج إِلَى تأكيد؛ لطول الكلام بـ (عليكم) الَّذِي هو مَعْمُول (يصلي) الْعَامِل فِي الضَّمِير المعَطوف عَلَيْهِ (الملائكة)، ومثال الْفَصْل قوله تَعَالَى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [٤] » [٥].

ومن الفصل بالمفعول ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ

---

(١) هي قراءة : أبي عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، وسلام وسلام ويعقوب، ورُويت عن أبي عمرو.
ينظر: المحتسب:١/ ٣١٤.

(٢) شرح المفَصَّل: ٣/٧٦.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: /٤٣.

(٤) سورة الأنعام ، من الآية: / ١٤٨.

(٥) شرح الجمل لابن عُصْفُور: ١/٢٤١ ، ٢٤٢.

﴾[١]، يقول السَّمينُ الحلبيُّ « قوله: ﴿وَمَنْ صَلَحَ﴾ يجوز أَنْ يكون مرفوعًا عطفًا عَلَى (الْواو)، وأغنى الْفَصْل بالمفْعُول عن التَّأكيد بالضَّمِير المنفصل، وأن يكون منصوبًا عَلَى المفْعُول مَعَهُ، وهو مرجوح »[٢].

والقول بجواز العطف مع الفصل أحسن؛ لأنَّ المعطوف عليه وهو الضمير المرفوع المتصل إمَّا أن يكون مستترا وذلك مثل: (قام وزيد)، وفي هذه الحالة يكون العطف عليه في الصورة بمنزلة عطف اسم على فعل وهذا لا يصح، وإمَّا أن يكون بارزا، نحو: (قمت وزيد)، وفي هذه الحالة يكون العطف عليه عطفا على جزء من الفعل؛ لأن الضمير لشدة اتصاله بالفعل تنزل منزلة الجزء منه وفيه أيضا عطف الاسم على الفعل؛ ومن أجل ذلك كان لا بد من التأكيد وبما يقوم مقام التوكيد وهو طول الكلام حتى يصبح العطف في اللفظ عليه لا على جزء من الفعل[٣].

- **العلة في إجازة القطع والخروج عن مشاكلة الإعراب:**

---

(١) سورة الرعد ، من الآية:/٢٣.

(٢) الدُّر المصون: ٧/٤٤.

(٣) ينظر: التَّخمير: ٢/ ١٢٨، والإيضاح في شرح المفصل:١/ ٤٥٥ ، وشرح ألفية ابن معطي:٢/ ٧٩٣.

النعت يتبع المنعوت في الإعراب، ولكن قد يقطع هذا النعت، فيرفع على أنه خبر لمبتدأ مضمر، أو ينصب على إضمار فعل، وحقيقة القطع، كما قال ابن هشام: «أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ أو مفعولا لفعل»[(١)].

والمنعوت لا يخرج عن كونه معرفة أو نكرة معرفة، أما المعرفة فلقطع نعتها عند بعض النحويين لابد أن يكون النعت ثانيا أو ثالثا فما زاد عليه، وأن يتضمن معنى المدح أو الذم، وأما إذا كان المنعوت نكرة، فقد اشترط الكثير من النحويين فى جواز قطع نعته، تأخره عن نعت آخر، أي: يسبق النعت المقطوع بنعت قد تبع المنعوت النكرة.

وهذا الخروج عن مشاكلة الإعراب؛ لضرب من التجديد اللفظي الذي يلاقيه التجديد في المعني هو ما جادت به بنت عدنان، يقول سيبويه: «سمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله رب العالمين)، فسألت عنها يونس فزعم أنَّها عربية، ومثل ذلك قول الله عز وجل:﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[(٢)]، فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما المؤتون فمحمول على الابتداء، وقال جل ثناؤه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالمَلائِكَةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عاَهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِى الْبَأْساَءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ

(١) أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٤.

(٢) سورة النساء، من الآية:/ ١٦٢.

الْبَأْسِ﴾[١]، ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا ، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا، كما ابتدأت في قوله: (والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)، ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق:

لاَ يبَعَدنْ قومى الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازِلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيّبون مَعَاقِدَ الأزْرِ[٢]

فرفع الطيبين كرفع المؤتين، ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكلي:

وكلُّ قومٍ أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهم إلاّ نُمَيْراً أَطاعتْ أَمْرَ غاوِيهاَ

الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَداً والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلّيها[٣]

---

(١) سورة البقرة، من الآية:/ ١٧٧.

(٢) من الكامل، للخرنق أخت طرفة بن العبد، وقيل : عمته.

ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٢، والمحتسب :٢/ ١٩٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٦٣، والتذييل: ١١/ ٣٢، وتمهيد القواعد: ٦/ ٢٧٩٣، وأوضح المسالك:/ ٢٨٠، ٢٨٢، وشواهد العيني:٣/ ٦٨، وشرح الأشموني:٣/٦٨.

(٣) من البسيط، وموطن الشاهد قوله: (الظّاعنينَ... والقائلونَ)؛ إذ نصب (الظّاعنينَ) بإضمار فعل، ورفع (القائلونَ) على إضمار مبتدأ.

ينظر: الجمل للخليل:/٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٢/٣٧، والإنصاف:٢/٧٤ ، ولسان العرب مادة (ظ ع ن):٤/ ٢٧٤٨، وخزانة الأدب:٥/٤٢.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: (النازلون بكل معترك والطيبين)، فهذا مثل و(الصابرين)، ومن العرب من يقول: (الظاعنون والقائلين)، فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتم لهم وذم، كما أنَّ الطيبين مدح لهم وتعظيم، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما كل ذلك واسع» (١).

ووجهه طول الكلام نص على ذلك الخليل؛ إذ قال:« النصب بالمدح قولهم: (مررت بزيد الرجل الصالح) نصبت (الرجل الصالح) على المدح، وإن شئت جعلته بدلا من زيد فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار هو كقولك: (مررت بزيد هو الرجل الصالح)، وزعم يونس النحوي أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة النساء:﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾، و﴿الصَّابِرِينَ فِى الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾، قال الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك... والطيبين معاقد الأزر

نصب النازلين والطيبين على المدح، ويروي بعضهم: (والطيبون)، وينشد على ثلاثة أوجه، ويقول: إذا طال كلام العرب بالرفع نصبوا، ثم رجعوا إلى الرفع» (٢).

---

(١) الكتاب: ٢/ ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥.

(٢) الجمل في النحو:/ ٨٩.

وقال ابن بابشاذ: «العلة فى إجازة القطع، والخروج عن مشاكلة الإعراب، إنما هو لما أريد من التنبيه على المدح أو الذم، فيصير الكلام في التقدير جملتين، وإذا كان الكلام جملتين طال بهذا التقدير، وإذا طال بهذا التقدير، كان أشبه بالمدح أو الذم المقصود؛ لأنَّ الإسهاب والإطالة في مثل هذا يستحب؛ ولذلك شرط في القطع أن يكون بعد تكرير النعت، ولا يستعمل هذا القطع في المدح أو الذم إلا بصفة تدل على ذلك» (١).

- **وجه إعراب المنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة:**

يرى الصيمريُّ أنَّ علة بناء المنادى المفرد كامنة في أنَّه أشبه الكنايات من ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّه مفرد، والثاني: أنَّه معرفة، والثالث: أنَّه مخاطب، وحق الخطاب أنَّ يقع بالكنايات، كقولك: (ذهبت) و(قمت)، ولا تقول لمن تخاطبه: (ذهب زيد) وأنت تريد المخاطب، فلما استعمل الاسم الظاهر في موضع الكناية وجب أن يبنى كما تبني، أمَّا الأشياء التي أعربت فلأنها لم تشبه الكنايات كما أشبهها العلم المفرد (٢).

أمَّا أبو البقاء فيرى أنَّ من أسباب إعراب المنادى متى كان مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة غير مقصودة هو الطول؛ إذ قال:« إنَّما أعرب المضاف والمشابه له والنكرة غير المقصودة على الأصل ولم يوجد المانع

---

(١) شرح المقدمة المحسبة:٢/ ٤١٨

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة:١/ ٣٣٨ ، ٣٤٠.

من ذلك، فإنَّ المانع في المفرد شبهُهُ بالمضمر، والمضاف لا يشبه المضمر لأمرين: أحدُهما: أنَّ المضمر لا يضاف، والثاني: أنَّ تعريف المضاف بالإضافة وتعريفُ المضمر هنا بالخطاب، وكذلك المشابه للمضاف طال طولاً فارق به المضمر أو عمل فيما بعده، والمضمر لا يعمل، وكذا النكرة الشائعة لا تقع موقع المضمر، فهذا لبيان عدم الموجب للبناء، ويمكن أن يقال: علَّة البناء موجودة وهي ما تقدَّم، ولكن تعذَّر البناء في المضاف إلى ياء المتكلم بتلك العلَّة؛ لأنَّه بني لعلَّة أخرى والمضاف إلى غيره صار كالمنوَّن؛ لأنَّ المضاف إليه يحلّ محلَّ التنوين، والتنوين لا يكون بعد حركة البناء؛ ولأنَّه لو بُني الأوَّل لم يكن عاملا في الثَّاني، ولو بنيا لفسد لأمَرِيْن: أحدُهما: أنَّ النِّداء دخل على الأوَّل دون الثَّاني، والثاني: أنَّهما كانا يكونان كالمركَّب» (١).

وأوضح من هذا كله قول سيبويه: «هذا باب النداء، اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب، وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ، نحو: (يا عبدَ الله)، و(يا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلاً صالحا)، حين طال الكلام، كما نصبوا: (هو قبلَك) و(هو بعدَك). ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ، وبعدُ) وموضعهما واحد، وذلك قولك: (يا زيدُ)، و(يا عمرو)، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبلُ، قلت:

(١) اللباب: ١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣.

أرأيتَ قولهم:(يا زيدُ الطويلَ) علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب؛ لأنه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني »[(١)].

- **المنادى الموصوف بغير (ابن) من حيث الضم والفتح:**

في المنادى العلم المفرد الموصوف بابن المتصل به المضاف إلى علم وجهان: وهما الضم والفتح فتقول: (يا زيد بن سعيد) وهو المختار لدى البصريين غير المبرد عند ابن هشام، أما إذا وصف بغير (ابن) نحو: (يا زيد الفاضل) فالمتعين فيه الضم، لكن الكوفيين ذهبوا إلى جواز الفتح في الموصوف بغير ابن، ومن شواهدهم:

فما كَعْبُ بن مامةَ وابن سُعْدَى بأَجْودَ منكَ يا عمر الجَوادَا[(٢)]

ووجه ذلك عنده أنَّ الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح، نص على ذلك السيوطي بقوله: «أجاز الكوفيون الفتح في الأخير وهو ما إذا وصف بغير (ابن)؛ مستدلين بقوله:

---

(١) الكتاب:٢/ ١٨٣.

(٢) من الوافر لجرير؛ وموطن الشاهد قوله:(يا عمر الجوادا)؛ فقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح ، سواء أكان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أنَّ (عمر) قد حذفت منه الألف، وأصله: (ياعمرا)؛ تخلصا من الساكنين، أي: فهو كالمندوب، وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لا حركة العامل.

ينظر: الديوان:/ ١٣٥، وأوضح المسالك:٤/ ٢٣ ، والهمع:٢/٥٤ ، وشرح الأشموني:٣/ ١٤٣.

بأجْوَد منك يا عُمَرَ الجَوادا

علي أنَّ الرِّواية بفتح الراء؛ وعللوه بأنَّ الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح»[١].

- **حذف الناصب للمفعول به في التحذير:**

الذي عليه سيبويه أنَّ حذف الفعل راجع إلى الطول الحاصل من العطف والتكرار، ومن إياك في غير الإفراد التي هي بدل من اللفظ بالفعل، فكأن الطول قد حصل من جهتين: الأولى: من التكرار والعطف، والثانية: من إياك التي هي بدل من اللفظ بالفعل.

وقد اقتصر الدكتور فاضل السامرائي على كون إياك بدل من اللفظ بالفعل؛ إذ قال: « إياك في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء معناها بعد، أو (باعد)، أو (احذر)، أو (احفظ نفسك)، أو (ق نفسك)، ونحو ذلك من معنى التَّحذير، والكاف للخطاب، وهي بمعنى فعل التَّحذير نائبة عنه وتسد مسده»[٢].

قال سيبويه: «مثل ذلك: (أهلك والليل)، كأنَّه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذر منه، كما كان الأسد محتفظا منه، ومن ذلك قولهم: (ماز رأسك والسيف)، كما تقول: (رأسك والحائط) وهو يحذره، كأنه قال: (اتق رأسك والحائط)؛ وإنما حذفوا

---

(١) الهمع: ٢/ ٥٤.

(٢) معاني النحو: ٢/ ١٠٧.

الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إياك، ولم يكن مثل: إياك لو أفردته، لأنَّه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك، فشبهت بإياك حيث طال الكلام، وكان كثيرا في الكلام» (١).

- **القول في (هلم) من جهة التركيب:**

في (هلم) من جهة الإفراد والتركيب خلاف بين العلماء، فمنهم من يرى أنها مفردة، كأبي حيان؛ إذ قال: « ذَكَرَ بعضُ من عاصرنا أنَّ تركيبها إجماعٌ، وذَكَر فِي البسيط أَنَّ مِنْهُم من قال: لَيْسَت مركبة، وهو قول لا بأس به؛ إِذْ الأصل البساطة حَتَّى يقوم دليل واضح عَلَى التَّرْكِيب» (٢).

وهو الظَّاهر من قول السَّمينِّ الحلبيِّ؛ إِذْ قال: « قد رُدَّ كل واحد من هَذِهِ المذاهب بِمَا يطول الكِتَاب بذِكْره من غَيْر فائدة» (٣).

وأمَّا القائلون بالتركيب فقد اختلفوا: فمنهم: من رأى أنَّ أصلها (ها المم)، أي: اقصد، فأدغمت الميم في الميم، وتحركت اللام، فاستغنى عن همزة الوصل فبقي (لم)، ثم حذفت ألف (ها) التي هي للتنبيه؛ لأنَّ اللام في (لم) في تقدير الساكنة؛ إذ كانت حركتها عارضة ولحق حرف التنبيه

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٧٥.

(٢) الارتشاف: ٥/٢٣٠٥.

(٣) الدر المصون: ٥/٢١٣.

مثال الأمر، كما يلحق غيره من المثل، فأمَّا فتحة الميم ففيها وجهان: أحدهما: أنَّها حركت بها لالتقاء السَّاكنين، ولم يجز الضم ولا الكسر لطول الكلمة بوصل (ها) بها، وأنَّها لا تستعمل إلا معها، والثَّاني: أنَّها فتحت من أجل التركيب، كما فتحت خمسة عشر وبابها، قال أبو البقاء: «فإذا جُعلت اسما للفعل فمعناها: احضُروا أو أقبلوا، وهي مركَّبة إذا كانت فعلاً من ها ولمّ، فأصلها: (ها المم) فحذفت ألفُها وهمزةُ الوصل فلزِم الإدغام لمّا تحركت اللام، وبُنيت إذا كانت اسما؛ لوقوعها موقع المبنيّ وفتحت لطول الكلمة، وثَقُلَ الضمُّ للإدغام» (١).

- **منع العلم المركب من الصرف وفتح الجزء الأول منه:**

العلم المركب مثل: (بعلبك)، و(حضرموت) ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتركيب والجزء الأول منه مفتوح؛ وذلك للطول؛ لأنه يشبه تاء التأنيث في فتح ما قبله، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث، وفيه وجهان آخران: الأول: أن يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما، والثاني: أنهما يبنيان على الفتح، قال أبو البقاء: « يجوز في (حضرموت)، ونحوه ثلاثة أوجه: أحدها: بناء الاسم الأول وإعراب، الثاني: إلا أنه لا ينصرف في المعرفة؛ للتعريف والتركيب؛ وبني الأول لشبه الثاني بتاء التأنيث إذ كان مزيدا على الاسم، وفتح للطول كما فتح ما قبل تاء التأنيث، والوجه الثاني: أن تضيف الأول إلى الثاني فتعربهما إلا أنَّ (كرب) لا ينصرف؛ لأنَّه مؤنث معرفة، ومنهم من يصرفه فيجعله مذكرا وأما ياء (معدي) فساكنة بكل

---

(١) اللباب: ٢/ ٩٠.

حال؛ لأنَّ الكلمتين صارتا كالواحدة، فلو حركت لتوالت الحركات وثقلت خصوصا في الياء بعد الكسرة، والوجه الثالث: أن تبنيهما؛ لتضمنهما معنى حرف العطف، كـ (خمسة عشر) »[(١)].

- **منع إظهار (أنْ) مع لام (كي) في النَّفي لطول الكلام:**

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إظهار (أن) مع لام (كي) في النفي، والأولى القول بمنع الجواز؛ لأنَّ الكلام طال بالنَّفي، نصَّ على ذلك أبو البقاء؛ إذ قال: « لا يجوز إظهار (أن) مع لام كي في النفي، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[(٢)]، وأكثرهم يخص التمثيل بـ (كان)، وأجاز الكوفيون إظهارها؛ وحجة الأولين من وجهين:

أحدهما: أنَّ النَّفي هنا جواب إثبات فعل لا يظهر معه، والجواب على وفق المجاب عنه، فكأنَّ قائلا قال: سيذر المؤمنين، فقال: ما كان ليذر المؤمنين.

والثاني: أنَّ الكلام طال بالنفي فلم يزد عليه شيء آخر مع ظهور المراد، كما في خبر (لولا) وخبر (لعمرك)، ومن العجب إجازة الكوفيين إظهار أن بعدها في قولهم: اللام هي العاملة»[(٣)].

---

(١) اللباب: ١/ ٥١٨ ، ٥١٩.

(٢) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٧٩.

(٣) اللباب:٢/ ٤٦.

وإنَّما جاز إظهار (أن) مع لام (كي) ولم يجز مع لام النَّفي؛ لئلا يجمع بين (أن)، واللام التي هي مقابلة لها، نص على ذلك الكفوي؛ إذ قال: «يجوز إظهار (أن) مع لام (كي)، ولا يجوز مع لام النَّفي؛ لأنَّ (لم يكن ليقوم) إيجابه كان سيقوم، فجعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يجمع بين (أن) الناصبة وبين السين وسوف، كذلك لا يجمع بين (أن) واللام التي هي مقابلة لها وأن مختصة بالفعل؛ ولذلك كانت عاملة فيه، و(ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر؛ ولعدم اختصاص (ما) لم تعمل شيئا» (١).

- **حذف اللام من جواب (لو) للطول:**

نصَّ المالقي على أنَّ جل النحويين يذهب إلى أنَّ (لو) و(لولا) حيث وجدا تلزم اللام جوابهما؛ إذ قال: «زعم جل النحويين أن لو ولولا حيث وجدا تلزم اللام جوابهما على كل حال » (٢).

إلا أن الرضي يذكر أنه يجوز أن تحذف اللام من جواب (لو) بقلة، لكن إذا وقعت (لو) مع ما في حيزها صلة؛ فحذف اللام يكون كثيرا للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله؛ إذ قال: «جواب (لو) إما فعل مجزوم بلم، نحو: (لو ضربتني لم أضربك)، أو ماض في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلا، وإن وقعت (لو) مع ما في حيزها صلة، فحذف اللام كثير، نحو: (جاءني الذي لو ضربته شكرني)؛ وذلك للطول، وكذا إذا

---

(١) الكليات:/٢٧٩.

(٢) رصف المباني:/ ٣١٥.

طال الشرط بذيوله، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [١] إلى قوله: ﴿مَا نَفِدَتْ﴾» [٢].

ومن هنا صحَّ لأبي علي الفارسي أن يحكم على اللام بالزيادة؛ لجواز خلو جوابها من اللام وحذفها وعدم ثبوتها، قال ابن جنّي: «لا تدخل اللام في جواب (لو)، و(لولا) إلا على الماضي دون المستقبل وكان أبوعلي قد قال لي قديما: إنَّ اللام في جواب لولا زائدة مؤكدة؛ واستدل على ذلك بجواز سقوطها، وكذلك مذهبه في (لو) على هذا القياس؛ لجواز خلو جوابها من اللام، أنشد ابن الأعرابي:

فلو أنَّا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين [٣]

---

(١) سورة لقمان، من الآية:/ ٢٧.

(٢) شرح الرضي: ٤/ ٤٥٤.

(٣) من الوافر، وقد اختلف العلماء في نسبته؛ إذ نسبه العيني إلى المثقب العبدي، ونسبه قوم إلى الفرزدق، وقوم إلى الأخطل، وقوم إلى المرادس بن عمرو، واستصوب البغدادي أنه لعلي بن بدال بن سليم، وأسند رواية ذلك إلى ابن دريد في كتاب المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعي.

وموطن الشاهد قوله: (جرى الدميان) وذلك على أنَّ اللام في جواب (لولا) زائدة مؤكدة ؛ لجواز خلو جوابها من اللام عند الفارسي على ما نقل ابن جني.

ينظر: سر صناعة الإعراب:١/ ٣٩٥، وعلل النحو:/٥٥٢، والأزهية:/١٤١، والإنصاف: ١/ ٢٩٢، والتذييل: ١/ ١٦٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:/٧٧.

أي: لجرى الدميان»[١].

أمَّا ما اختاره المالقي من أنَّ اللام لا تقع بعد لو ولولا إلا بعد قسم ظاهر أو مقدر؛ إذ قال:« الصحيح أنَّ اللام لا تقع في جوابهما إلا إذا كانا بعد قسم ظاهر أو مقدر، وليس الجواب إذن لهما بل للقسم، فحيث وجدا دون قسم ولا تقديره لم تدخل اللام في جوابهما، لذلك قد نجد جوابهما مع عدم القسم بغير اللام»[٢]؛ فيرده الثبوت في غير القسم فيما تقدم.

- **حكم (أنْ) الواقعة بعد (لو):**

من العلماء من يرى أنَّ (أنْ) إذا وقعت بعد (لو) تكون في محل رفع بالابتداء ولا خبر له؛ لطوله، قال أبو حيان: «قال ابن هشام: مذهب سيبويه أنَّ (أنْ) مع معموليها مبتدأ والخبر محذوف لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا) وهو قول أكثر البصريين[٣]، وذهب بعضهم أنَّه مرفوع بالابتداء ولا خبر له؛ لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر»[٤].

والمختار لدى السيوطي أنه فاعل بفعل مقدر بعد (لو) تقديره: ثبت؛ لإغنائه عن تقدير الخبر وإبقاء (لو) على حالها من الاختصاص بالفعل،

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/ ٣٩٥.

(٢) رصف المباني:/ ٣١٦.

(٣) ينظر: الكتاب:٣/ ١٣٩،١٤٠، والارتشاف:١٢٥٧/٣ .

(٤) التذييل: ٥ /٧٥.

وهو مذهب الكوفيين، والمبرد، والزجاج، والزمخشري، وابن الحاجب[١]، قال السيوطي: «إذا وقعت (أن) بعد (لو) فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وذهب بعضهم إلى أنَّه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر، وذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، والزمخشري، وابن الحاجب إلى أنه فاعل بفعل مقدر بعد (لو) تقديره: ثبت، وهذا المختار؛ لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل»[٢].

- **تسكين العين من (عشرة)؛ لطول الكلمة:**

سكنوا العين من عشر في (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما عدا (اثني عشر)؛ لطول الاسم، ذهب إلى ذلك الأخفش[٣]، قال ابن منظور: «قال ابن السِّكيت: ومن العرب من يُسَكّن العين، فيقول: (أَحَدَ عشْر)، وكذلك يُسَكّنها إلى (تِسْعَةَ عشر) إلا (اثني عَشَر) فإن العين لا تسكن؛ لسكون الأَلف والياء قبلها، وقال الأَخفش، إنما سكَّنوا العين؛ لمّا طال الاسم، وكَثُرت حركاتُه»[٤].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣ / ٧٧ ، والكشاف: ٣ / ٢٣٦ ، وشرح المفصل: ٨ / ٦٠ ، وشرح الرضي: ٤ / ٤٥٠، والارتشاف: ٣ / ١٢٥٧ ، ومغني اللبيب: ١/ ٢٧٠ .

(٢) الهمع: ١/ ٥٠٢.

(٣) تاج العروس: ١٣/ ٤٢.

(٤) لسان العرب: ٤/ ٥٦٨.

وقال الرازي: «(عَشَرَةُ رجال) بفتح الشين و(عَشْرُ نسوة) بسكونها، ومن العرب من يُسكن العين؛ لطول الاسم وكثرة حركاته، فتقول: (أحد عَشْر) وكذا إلى (تسعة عشر) إلا اثني عشر، فإن العين منه لا تُسكن؛ لسكون الألف والياء قبلها »[(١)].

- **تعريف أجزاء العدد:**

جوَّز الكوفيون تعريف أجزاء العدد في نحو: (الثلاث المائة الألف الدرهم)، وبل وقياس جزئي العدد في نحو: (الثلاثة الأثواب) و(الخمسة الدراهم)؛ وذلك للطول، قال ابن سيده: «أجاز الكوفيون إدخال الألف واللام على الأول والثاني وشبهوا ذلك بالحسن الوجه، فقالوا: (الثلاثة الأثواب) و(الخمسة الدراهم)، كما تقول: (هذا الحسن الوجه)، وقاسوا هذا بما طال أيضا، فقالوا: الثلاث المائة الألف الدرهم»[(٢)]؛ فكأنَّ المسوغ لهذا الأسلوب هو الطول.

- **إضافة المائة إلى المفرد:**

تعددت أقوال العلماء في تفسير إضافة المائة إلى المفرد دون غيره؛ وكان من أوجه ذلك:

---

(١) مختار الصحاح:/ ٤٦٧.

(٢) المخصص: ٥/ ٢١٠.

. وقوعه استخفافا، نصَّ على ذلك ابن الوراق؛ إذ قال: «فأمَّا (مائة درهم) و(ألف درهم) فالقياس أن يقال: (مائة الدراهم)، و(ألف الدراهم)، ولكنَّهم حذفوا لفظ الجمع؛ استخفافا، فاجتزؤوا بلفظ الواحد» (١).

قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم إذا بلغت إلى المائة أضيف إلى الواحد؟ قيل: لأنَّ المائة حملت على العشرة من وجه؛ لأنَّها عقد مثلها، وحملت على التسعين؛ لأنَّها تليها، فألزمت الإضافة تشبيها بالعشرة؛ وبنيت بالواحد تشبيها بالعشرين» (٢).

والذي عليه أبو البقاء أنَّ ذلك راجع إلى الطول فقد تمت الإضافة إلى المائة، ثم بعد ذلك أضيفت المائة إلى ما بعدها، يقول أبو البقاء: أمَّا (المائة) وما تكرَّر منها فتضاف؛ لأنَّها عدد مفرد فأضيف إلى مميّزه كالعشرة وما دونها، وإنَّما كان المميّز مفردًا؛ لأنَّ المائة أقرب إلى ما تُمّمَ بالمفرد وهو تسعون فقد جمعت شبه الآحاد والعشرات...وكان القياسُ أنْ يقال: (ثلاث مئات أو مئين) وكذا إلى تسعمائة كما تقول: (ثلاث نسوة) إلاَّ أنَّهم أضافوها إلى الواحد حيث طال الكلام بالإضافة إلى (المائة) وإضافة المائة للدرهم ونحوه؛ ولأنَّ المميّز مفرد فلو جمعوا (مائة) وهي عدد . لأضافوا جمع العدد إلى المميّز المفرد وليس له أصل؛ لأنَّ مرتبة الآحاد تضاف إلى الجمع (٣).

---

(١) علل النحو:/ ٤٩٣.

(٢) أسرار العربية:/ ٢٢٢.

(٣) اللباب: ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

- **إضمار (اللام، وقد) في جواب القسم؛ للطول:**

نصَّ على ذلك غير واحد من علماء العربية، كالرضي؛ لأنه إن كان جواب القسم فعلا ماضيا مثبتا، فالأولى الجمع بين اللام و(قد)، نحو: (والله لقد خرج)، وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أحدهما.

وممن نبَّه على ذلك: السمين الحلبي؛ وهو يحدد جواب القسم الوارد في قوله تعالى: ﴿والسماء ذات البروج﴾ [(١)]؛ إذ قال: «﴿قُتِلَ﴾: هذا جوابُ القسمِ على المختارِ، وإنما حُذِفَتِ اللامُ، والأصلُ: لَقُتِلَ، كقولِ الشاعر:

حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَاموا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالِ [(٢)]

وإنما حَسُن حَذْفُها للطُّولِ، كما سيأتي إن شاء اللَّهُ تعالى في قولِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [(٣)]، وقيل: تقديرُه: لقد قُتِلَ، فحَذَفَ اللامَ وقد» [(٤)].

---

(١) سورة البروج ، الآية:/ ١ .

(٢) من الطويل، لامرئ القيس، وموطن الشاهد قوله: فاللام في (لناموا) رابطة لجواب القسم، وإنما حذفت مع غيره للطول.

ينظر: الديوان:/٣٢، والبديع:١/ ٢٧٨، وشرح التسهيل:٣/ ٢١٤، والتذييل: ٤/ ٣٢٥، والارتشاف: ١٧٧٧، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٢٥٦، والكناش: ٢/٨٣.

(٣) سورة الشمس الآية:/ ٩.

(٤) الدر المصون: ١٠/ ٧٤٣.

والذي عليه المبرد أنَّ الجواب لقوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[١]، والإضمار إنَّما كان للطول؛ إذ قال: «إنَّما وقع القسم على قوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، وقد قال قوم: إنَّما وقع على: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾[٢]، وحذفت اللام لطول الكلام، وليس القول عندنا إلا الأول؛ لأنَّ هذه الاعتراضات توكيد، فأما قوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٣]، فإنَّما وقع القسم على قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾؛ وحذفت اللام لطول القصة لأنَّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل، ألا ترى أنَّ النَّحويين لا يقولون: (قام هند)، و(ذهب جاريتك)، ويجيزون: (حضر القاضي اليوم امرأةٌ يا فتى)، فيجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنَّهم يرون ما زاد عوضا مما حذف»[٤].

- **طول الكلام موجب للنصب:**

نصَّ على النصب بطول الكلام الخليل؛ إذ قال: «أمَّا قوله في الأحقاف: ﴿وَهَـذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[٥]؛ لأنَّ العرب إذا طال كلامهم بالرفع نصبوه، كما يقولون: (هذا فارس على فرس له ذنوبا)

---

(١) سورة البروج ، الآية:/ ١٢.

(٢) سورة البروج ، الآية:/ ٤.

(٣) سورة الشمس، الآية:/ ١.

(٤) المقتضب: ٣/ ٣٣٦.

(٥) سورة الأحقاف، من الآية:/ ١٢.

نصب (ذنوبا) لما تباعد من فرس، وكذلك يقولون: (هذا رجل معه صقر صائدا به)، وقال بعضهم: نصب (لسانا) بإيقاع الفعل عليه، أي: يصدق لسانا»[(١)].

- **تكرار الاستفهام لطول الكلام:**

ممن نص عليه الرضي في هذا الجانب تكرارهم الاستفهام؛ بسبب طول الاسم؛ إذ يقول: «لهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في (إنَّا)، نحو قوله: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [(٢)]؛ لطول الكلام، وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم أنَّ حق الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب، كما كرر قوله:﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾[(٣)] بعد قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ...﴾؛ لما طال الكلام»[(٤)].

---

(١) الجمل:/ ١٩٢.

(٢) سورة الصافات، من الآية:/ ٥٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية:/ ١٨٨.

(٤) شرح الرضي: ٤/ ٤٦٤.

المبحث الثالث:

(دراسة المسائل التصريفية)

جمع هذا المبحث جملة من المسائل كان للطول أثر جليٌّ فيها، ومنها:

- **الزيادة على الخماسي الأصول من الأسماء:**

المجرد من الأسماء: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، الثلاثي والرباعي يقبلان أكثر من زيادة عليهما، أمَّا الخماسي، فقد ذهب أبوحيان إلى أنَّه لا يقبل إلا زيادة واحدة؛ إذ قال: «الخماسي المزيد، المزيد لا يلحقه إلا زيادة واحدة»[(١)].

ووجه ذلك الثقل المتناهي من جراء كثرة الحروف والذي سببه كما يرى ابن جني طول الكلمة؛ إذ قال: «يدلّك على ثِقلِ الزيادة في آخِر الكلمة أنَّك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخرِهِ إلاَّ الألِف؛ لخفّتها وذلك: (قَبَعْثَرَى)، و(ضَبَغْطَرَى)؛ وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة، فلا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّت لِطولها، فلم يَجمعوا على آخِرها تمادِيَه وتحميلَه الزيادة عليه»[(٢)].

---

(١) الارتشاف: ١/ ١٤١.

(٢) الخصائص: ١/ ٢٣٦.

- **الحذف من المصدر للطول:**

من ذلك: أنهم جعلوا المصدر من (عنطنط) هو العنط بسبب الطول، نـصَّ علـى ذلـك الخليـل؛ إذ قـال: « العَنَطْـنَطُ: اشـتُقّ مـن (عـنط) أردف بحرفين فـي عَجُزِه، وامرأة عَنَطْنَطَـةٌ: طويلـةُ العُنُـقِ مـع حُسْن قوامهـا، ولا يجعل مصدره إلاَّ العَنَط، ولو قيلَ: عَنَطْنَطَتُها طولُ عنقها كان صوابا فـي الشعرِ، ولكن يقبح في الكلام؛ لطولِ الكلمة » [(١)].

- **حذف ألف التأنيث في التصغير:**

يجب رد هاء التَّأنيث في التَّصغير إلـى الاسم؛ لأنَّهـا بمنزلـة اسم ضم إلـى اسم، فلم يقع بها طول لأنها ليست من جزء الكلمـة ولا هي مُنَزَّلـة منزلـة الجزء، فتقول فـي تصغير قَرَعْبِلانَـة: (قُرَيْعِبَـة)، أمَّـا ألـف التَّأنيـث فلأنَّها تجري مجري الحروف الأصلية؛ بدليل قولهم: (حبيلى) في تصغير (حبلـى)، فلمـا كانـت كالأصـل مـن الكلمـة كانـت مـدعاة؛ لتكثيـر حروفهـا وتطويلها، ولاسيما فيما زاد على الثلاثي كقولهم فـي تصغير (سبطرى): (سبيطر)، و(لغيزى): (لغيغيز) وهكذا.

قال ابن الوراق: «أمَّا ألف التأنيث فلا يجوز فيها ذلك؛ لأنَّها تجري مجرى الحروف الأصليَّة؛ والدليل على ذلك أنَّه يعتد بها في الجمع، كقولك في جمع حبلى: (حبالى)، فلمَّا اعتد بها في الجمع حذفت إذا طال الاسم في التَّصغير، وهاء التَّأنيث لا تزاد في الجمع؛ لأنَّك إذا جمعت الاسم جمع

---

(١) العين: ٢/ ١٥.

تكسير نقضت بناءه، واستأنفت له بناء آخر، وما كان إلى الواحد من غير حروفه، فلا يجب أن يتبع الجمع؛ إذ حكم الواحد المتبوع قد بطل، فأمَّا ألف التَّأنيث فلمَّا كانت ممَّا يبنى عليه الاسم، وجرت مجرى حروفه الأصلية، وجب أن يعتد بها في الجمع، فإذا ثبت أنَّ ألف التَّأنيث كالأصل، وكنَّا نحذف الأصل في التصغير إذا زادت حروفه على أربعة أحرف، وجب أن تحذف ألف التأنيث، إذا كانت خماسية»[(١)].

- **الحذف من تصغير ما زاد على أربعة أحرف:**

ما زاد على أربعة قد يكون ثلاثيا مزيدا بحرفين ليس أحدهما حرف علة قبل الآخر، نحو: (منطلق) أو بأكثر، نحو: (مستخرج) وعند تصغيره لا يبقى منه إلا زائد واحد ويحذف ما عداه ما لم يكن الزائد حرف مد قبل الآخر.

والعلة في الحذف هو الطول الذي نص عليه ابن الوراق قائلا: «اعلم أنَّ ما كان على أكثر من أربعة أحرف لا بد من حذف حرف منه، إلا أن يكون على خمسة أحرف، ورابعه حرف لين: واو أو ياء أو ألف زوائد، فإن كان على ذلك لم يحذف منه شيء؛ وإنَّما وجب الحذف ممَّا ذكرناه؛ لطول الاسم، وبحمله على الجمع، وذلك أن الجمع مستثقل، فحذف من

---

(١) علل النحو:/ ٤٨٥.

الجمع؛ لأنَّ التَّصغير مضارع للجمع؛ لأنَّه فرع على الواحد، ولذلك حذف الاسم إذا طال »[(١)].

- **لزوم الحذف من الخماسي الأصول عند التَّصغير والتَّكسير:**

ذكر الشَّيخ الرضي استكراه العرب؛ لتصغير الخماسي وتكسيره؛ لأنَّه لا بد من حذف الحرف الأصلي منه عند التصغير والتكسير؛ إذ قال: «إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيره؛ لأنَّك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلى منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم».

، أمَّا ابن الوراق فقد رد علة الحذف إلى الطول بكثرة الحروف، وإذا كانوا يحذفون الأصلي فمن باب أولى حذفهم ما كان مزيدا، يقول ابن الوراق: «اعلم أنَّ الاسم إذا كان على خمسة أحرف أصول حذفت آخر حرف منه؛ وإنَّما كان بالحذف أولى لأنَّ التَّصغير إليه انتهى، وهو الذي أوجب طول الكلمة، ومع ذلك فلأن آخر الكلمة يلحقها تغيير الإعراب، فلذلك وجب أن يكون أولى بالحذف ممَّا كان قبله في الكلمة، فإذا كان على الكلمة التي على خمسة أحرف حرف واحد زائد، حذفته أين كان، كقولك في تصغير مدحرج: (دحيرج)، وفي جحنفل: (جحيفل)، وإن شئت

---

(١) علل النحو:/ ٤٧٦.

عوضت من كل ما تحذف منه ياء قبل آخره، وكانت إليه أولى بالعوض؛ لأنَّها أمكن حروف المد»[(١)].

- **النَّسب إلى الخماسي المنقوص:**

إن كانت ألف المنقوص خامسة فإنَّها تحذف بسبب الطول، نحو: (معتديّ) في النسب إلى معتدٍ، نص على ذلك أبو البقاء؛ إذ قال: « فإن كانَ أربعةَ أحرفٍ، نحو: (قاضٍ) جازَ إبدالُ الكسرة فتحةً فتقلب الياء ألفا ثم واوا؛ لأنَّه أوسطُ الأصول، وجازَ حذفُ الياء وتبقى الكسرةُ كما ذكرنا في المقصورِ الرُّباعيّ فإنْ كان خمسةَ أحرفٍ فالحذف للطّول لا غير»[(٢)].

- **دخول (هاء التأنيث) الجمع عوضا من الياء:**

مما تَرِدُ له التاء من أغراض غير الفرق بين المذكر والمؤنث: أنَّها تأتي للتعويض عن حرف زائد لغير معنى، وذلك في التاء اللاحقة للجمع الأقصى عوضا عن ياء المد قبل الآخر، كـ (أساتذة)، و(تلامذة)، و(جحاجحة)، و(زنادقة)، و(قساوسة)؛ لأنَّ الأصل في تكسيرها: (أساتيذ)، و(تلاميذ)، و(جحاجيح)، و(زناديق)، و(قساويس) لكنَّهم زادوا التاء لطول الكلام.

---

(١) علل النحو:/ ٤٧٧.

(٢) اللباب: ٢/ ١٤٩.

وممن تناول هذه المسألة ابن جني؛ إذ ذكر أنَّهم قالوا في جمع (زنديق): (زنادقة)[١]، وفي جمع (فرزين، أو فرزان)[٢]، بكسر الفاء: (فرازنة) ناصا في الوقت نفسه على أنَّ هذه الهاء إنَّما جاؤوا بها؛ لتكون كالعوض من الياء لما طال الكلام بها، بقوله: «فأمَّا قولهم في هاء (زنادقة) و(فرازنة): إنَّها بدل من الياء في (زناديق)، و(فرازين) فليسوا يريدون بذلك البدل على حد إبدالهم الألف في (قام، وباع) عن الواو والياء؛ وإنما يعنون أنَّ الهاء لما طال الكلام بها صارت كالعوض من الياء، كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل في نحو: (حضر القاضي اليوم امرأة) عوضا من تاء التأنيث في (حضرت)، وهذا باب واسع»[٣].

وإنَّما خصت الهاء دون غيرها؛ لتكون مكان الياء؛ لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة، نصَّ على ذلك الرضي؛ إذ قال: «إنَّما أبدلت منها؛ لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة»[٤].

---

(١) المشهور على ألسنة النَّاس أنَّ (الزِّنْدِيق): هو الَّذى لا يتمسك بشريعة ، ويقول: بدوام الدَّهر، والعرب تُعبِّر عن هذا بقولهم: (مُلْحِد)، أي: طاعن في الأديان، وهو فارسي مُعَرَّب.

ينظر: المِصْبَاح المُنِيرُ مادة (ز ن د ق):/٩٨، ورسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية لابن كمال باشا:/ ٥٧- ٦١.

(٢) (الفِرْزانُ): من لعب الشِّطْرَنْجِ ، أعْجمي مُعَرَّب ، وجمعه: (فَرَازِين).

ينظر: لسان العرب مادة (ف ر ز ن):٥/ ٣٣٧٨.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٦٠.

(٤) شرح الرضي: ٣/ ٣٢٧.

على أنَّ الهاء لو حذفت لزم رد الياء، ولا يمكن أن يجمع بينهما لما في ذلك من الجمع بين العوض والمعوض عنه، نص على ذلك ابن سيده، إذ قال: «من ذلك: أن تَدْخُل الهاء في هذا المثال من الجمع عِوَضا من الياء التي تَلْحَق مثالَ مَفاعِلَ، وذلك نحو: (فِرْزانِ، وفَرَازِنَة)، و(جَحْجَاحٍ وجَحَاجِحة)، و(زِنْدِيق، وزَنادِقَة)، فالهاء في هذا الباب لازمةٌ لا تُحذف؛ لأنَّها تُعاقِب الياءَ التي في الجَحَاجيح، فإن حذفت أتيت بالياء؛ لأنَّهما يَتَعاقَبان» [(١)].

- **حذف الألف والهمزة مما طال من الممدود:**

الذي عليه أهل الكوفة أنَّه يجوز فيما طال من الممدود حذف الحرفين الأخرين، نصَّ على ذلك ابن سيده؛ إذ قال: «حكى الكوفيون أشياء لم يذكرها البصريون، فقالوا: يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الأخيرين، فأجازوا في (قاصِعاء)، و(خُنْفُساء)، و(حاثِياء)، ونحو ذلك أن يقال: (قاصِعان)، و(حاثِيان) و(قاصِعاوان)، و(حاثِياوان)» [(٢)].

وممن نصَّ على الطول في المسألة أبو حيَّان نقلا عن ابن سيده؛ إذ قال أبوحيان: «ذكر أبو الحسن عليّ بن سيده أنَّ الكوفيين أجازوا فيما طال من الممدود حذف الحرفين الأخرين، فأجازوا في (قاصعاء)،

---

(١) المخصص: ٥/ ٥١.

(٢) المخصص: ٤/ ٤٣٠.

و(حاثيـــاء)، ونحوهمـــا: (قاصـــعان)، و(حاثيـــان)، و(قاصـــعاوان)، و(حاثياون)»[١].

وقال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية فقالوا: في تثنية (خوزلى)، و(قهقرى): (خوزلان)، و(قهقران)، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنَّه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في (قاصعاء)، و(حاثياء): (قاصعان)، و(حاثيان)»[٢].

وحجة أهل الكوفة في ذلك السماع والقياس على ما سمع، وأما من منع؛ فلقة الوارد منه، نصَّ على ذلك السيوطي؛ إذ قال: «حذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، سمع (قاصعان)، و(عاشوران) و(خنفسان)، و(قرفصان) في (قاصعاء)، و(عاشوراء)، و(خنفساء)، و(قرفصاء)، و(باقلان)، و(باقلاء)، فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين ومنعه غيرهم؛ لقلة الوارد منه »[٣].

- **حذف الألف المقصورة خامسة فصاعدا عند التثنية والجمع بالألف والتاء:**

---

(١) التذييل: ٢/ ٣٧.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٧٥٤.

(٣) الهمع: ١/ ١٦٤.

ذكر ذلك ابن مالك؛ إذ قال:« ربما حذفت خامسة فصاعدا في التثنية، والجمع بالألف والتاء» [(١)]، ومثالها في التثنية قولهم في (القهقرى)[(٢)]، و(الخوزلى)[(٣)]، و(الهندبى)[(٤)] في لغة من قصر: (قهقران)، و(خوزلان)، و(هندبان)، ومثال ذلك فيما كان زائدا على خمسة أحرف: (الضبغطرى) . وهو الأحمق الذي لا يعجبك . (ضبغطران)، وإن كان القياس القلب ياء، إلا أنهم فعلوا ذلك للطول، قال أبو حيان: «القياس قلبها ياء، كما قالوا في تثنية (جمادى): جماديان، قال:

شهري ربيع وجماديين [(٥)]

وإنما حذفت خامسة للطول» [(٦)]

---

(١) التسهيل:/ ١٧.

(٢) القهقرى: الرجوع للخلف.

ينظر: لسان العرب مادة (ق هـ ق ر):٥/ ٣٧٦٥.

(٣) الخوزلى: مشية فيها تثاقل وتبختر.

(٤) الهندبى: بقلة من أحرار البقول.

(٥) من الرجز المشطور، ذكر أنَّه لامرأة من فقعس، وموطن الشاهد قوله: (وجماديين)؛ فقد حذفت النون للطول.

ينظر: سر صناعة الإعراب:١/ ٦٢٣، والمخصص: ١٥/ ١١٤، شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٤٢، والممتع الكبير:/ ٣٨٦، والمقرب: ٢/ ٤٥، والتذييل:٢/٣٥، وتمهيد القواعد:١/٣١٤.

(٦) التذييل:٢/ ٣٥.

قال ابن مالك: « الكوفيون يقيسون على ذلك، والمنصفون من غيرهم يقلبون ما سمع منه، ولا يقيسون عليه؛ لقلته» [(١)]، وقد ذكر أبو علي أنَّه مذهب لأهل بغداد، ورد عليهم في (التَّذكرة) شذوذ هذا المسموع، وأنَّه لم يثبت سماعه، وأنَّ قياسه على النَّسب غير صحيح [(٢)].

والذي حمل أهل الكوفة على ذلك هو الطول، قال ابن سيده: «قال ابنُ جنيّ: وهذا مذهب البغداديّين، ألا تراهم يجيزون في تثنية (قِرْقِرَّي): (قِرقرّان)، وفي نحو:(صَلْخدّي): (صَلخَدان)، إلا أنّ هذا إنَّما هو فيما طال من الكلام» [(٣)]، والأولى قصره على السَّماع؛ لقلته.

- **(الأُحْجُوَّة) لغة، وبالياء أحسن؛ لطول الكلمة:**

نصَّ عليها الخليل، ورأى أنَّ من اللغات الوردة فيها أن تكون بالواو، ولكنَّ ورودها بالياء أحسن للطول؛ إذ قال: «(الأُحجيّة): اسمُ المُحاجاة، والأُحْجُوَّة لغة، وبالياء أحسن؛ لطول الكلمة» [(٤)].

- **الطول موجب للإدغام:**

كثرة الحروف مدعاة للثقل، ومن وسائل التَّخلص: التَّخفيف، ومن طرقه: الإدغام الذي يرد في الثلاثي، وإذا كان الحال كذلك في المبني على

---

(١) شرح التسهيل:/ ٩٦.

(٢) التذييل:٢/ ٣٥.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم:٥/ ٢٣٦.

(٤) العين: ٣/ ٢٥٩.

الخفة، فمن باب أولى فيما زاد على الثلاثي؛ لطوله بكثرة حروفه، قال ابن الوراق: «فأمَّا ما زاد على ثلاثة أحرف، والتقى فيه حرفان من جنس واحد، فالإدغام فيه واجب؛ لأنَّه لمَّا كثرت حروفه طال وثقل، فلمَّا كان الإدغام في الثُّلاثي الذي ثانيه مكسور أو مضموم واجبًا كان ما زاد على الثلاثي أولى بذلك؛ لأنَّه أثقل منه، ألا ترى أنَّه أثقل منه» [(١)].

(١) علل النحو:/ ٥٥٥ ، ٥٥٦.

الخاتمة

استطاع البحث أن يقف على العديد من النتائج التي تؤيد بجلاء ثبوت الظاهرة وصحتها، وكان منها:

. أنَّه قدم تعريفًا للطول، وتوضيحًا له، وبيانًا لموقف علماء العربية منه، ولاسيما من تقدم منهم، كالخليل، وسيبويه، وابن جني، وغيرهم.

ـ كان لطول الكلام الكثير من الصور، قام البحث برصدها بعد استخراجها من بطون المصادر والمراجع، ومن ذلك: الطول بالمصدر المؤول دون الصريح، والطول بجواب القسم، والطول بمعمول الخبر الذي تقدم عليه، أو تأخر عنه، والطول بالتثنية والجمع، والطُّول بالنعت، والطول بالجملة، وطول الاسم بالتركيب العددي، وطول الاسم بالتَّركيب المزجي، وطول الاسم بالتركيب الإضافي، وغير ذلك مما رصده البحث ووقف عليه.

. فسَّرَ طولُ الكلامِ الكثيرَ من الأحكامِ التي أطلقها النَّحويونَ، مِنْ ذَلِكَ: تفسيرهم لحذف نون التثنية ونون الجمع لطول الاسم، والامتناع من إضافة الاسم إلى اللقب إن كانا مركبين، والامتناع من دخول حرف التنبيه على أسماء الإشارة المتصلة باللام، وحذف المبتدأ من الصِّلة الواقعة جملة اسميَّة، وحذف العائد المنصوب، وحذف الخبر وجوبا، وحذف الخبر وجوبا بعد (لولا)، وغير ذلك.

. طبق البحث الكثير من الشواهد المتنوعة الواردة في كتاب الله تعالى وكلام العرب، والتي تقطع في الوقت ذاته بصدق الظاهرة وصحتها.

. ناقشت الدراسة العديد من المسائل التصريفية، ومنها: الزيادة على الخماسي الأصول من الأسماء، والحذف من المصدر للطول، وحذف ألف التأنيث في التصغير، والحذف من تصغير ما زاد على أربعة أحرف، ولزوم الحذف من الخماسي الأصول عند التصغير والتكسير...

. قدم البحث وصفا دقيقا لكل مسألة من المسائل التي تناولها، ولها تعلق واضح وصريح بالظاهرة من أجل التقريب للقارئ، والكشف عن المقصود منها.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق الدكتور/ عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

ـ أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

ـ أسرار النحو لابن كمال باشا، تحقيق الدكتور/ أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

ـ الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي، تحقيق الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

. الأمالي الشجرية لابن الشجري، طبعة دائرة المعارف ـ حيدر آباد ـ الدكن ١٣٤٩هـ.

ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري، تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية لاهور، باكستان.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباري، تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية . بيروت . لبنان ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.

. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . إحياء التراث الإسلامي.

ـ البديع في علم العربية لابن الأثير(٦٠٦هـ)، الجزء الأول: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد عليّ الدين، الجزء الثاني: تحقيق الدكتور / صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور /عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق الشيخ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور/ مصطفى علم الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابن مالك، ألفه أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق/ عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م.

ـ تفسير البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق / صدقي محمد جميل، دار الفكر. بيروت ـ لبنان١٤٢٠هـ .

ـ تفسير رسالة أدب الكاتب للزَّجَّاجي، تحقيق الدُّكْتُور/ عبد الفتاح سليم، مَعْهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٩٩٣م.

ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير القرشي، تحقيق/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ تلقيح الألباب في عوامل الإعراب للشنتريني، تحقيق الدكتور/ معيض بن مساعد العوفي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ـ جدة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

ـ التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، حققه وقدم له د/ أحمد ناجي القيسي، و د/ خديجة عبد القادر الحديثي، ود/أحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق/ أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .

ـ توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ ـ١٩٩٦م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الطبعة الأخيرة، الحلبي١٩٤٠م.

ـ حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق الشيخ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ الخصائص لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، عالم الكتب ـ بيروت.

ـ الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، دار هجر ـ مصر١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

ـ ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدَّم له/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق الشيخ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف.

ـ ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور/ فايز محمد، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ ديوان قيس بن الخطيم، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م.

ـ رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية لابن كمال باشا، تحقيق الدكتور/أحمد السيد الحسيسي، والدكتور/عبد الكريم جواد الزَّبيدي١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ الرشاد في شرح الإرشاد للشريف الجرجاني، تحقيق/ أحمد الفواز الغامدي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، حققه/ الدكتور محمد علي الريح هاشم

راجعه/ طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م .

ـ شرح أبيات المغني للبغدادي ، تحقيق /عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت.

ـ شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ شرح الجرجاوي للشيخ /عبد المنعم بن عوض الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.

. شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي . القاهرة .

. شرح شافية ابن الحاجب للرَّضي، تحقيق الشيح /محمد نور الحسن، والشيخ /محمد الزفزاف والشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق الدكتور/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.

ـ شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة، تحقيق الدكتور/ محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع . القاهرة.

ـ شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق/ علي الشوملي، دار الأمل . الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع.

. شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

. شرح اللمع للأصفهاني الباقولي ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن محمد أبو عباة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

ـ شرح اللمع لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الطبعة الأولى ـ الكويت ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م.

ـ شرح اللُّمع في النَّحو، تأليف/ القاسم محمد بن مباشر الواسطي الضَّرير، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ شرح المراح في التصريف لمحمود بن أحمد العيني، حققه الدكتور/ عبد الستار جواد، بغداد. العراق ١٣٩٧هـ.

ـ شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ١٩٩٠م .

ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق الدكتور/ خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .

ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية ـ بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ١٩٥٧م.

ـ الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، حققه وضبطه الدكتور/ عمر فاروق الطباع، مكتبة دار المعارف ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق الأستاذ/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي البغدادي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية ١٤١٩هـ .

ـ ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه / خليل عمران، منشورات/ محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي– دار ومكتبة الهلال.

ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تأليف/ محمد بن أبي الفتح البعلي تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت.

ـ الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية للعاتكي، تحقيق الدكتور/ هزَّاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

. الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.

. الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م.

. القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ .١٩٥٢م.

ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق / الشيخ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري، دار الكتاب العربي . بيروت ١٤٠٧هـ.

. الكليات لأبى البقاء الكفوي، تحقيق/ عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

. الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة ، دراسة وتحقيق الدكتور / رياض بن حسن الخوام المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .

ـ لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني(٦٨٤هـ)، دراسة وتحقيق/ بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، المكتبة التراثية، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ـ لبنان، ودار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ لسان العرب لابن منظور، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى.

ـ اللمحة في شرح الملحة، تأليف محمد بن حسن الصايغ ، دراسة وتحقيق د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق / حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور/ عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ـ الكويت ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ ـ١٩٦٩م.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ .٢٠٠٢م.

. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية . بيروت ٢٠٠٠م.

. مختار الصحاح للرازي، تحقيق/ محمود خاطر، مكتبة لبنان . بيروت ١٤١٥هـ .١٩٩٥م.

. المخصص لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي . بيروت١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

. المساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق / محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي١٤٠٥هـ .١٩٨٤م.

. المصباح المنير للفيومي، مكتبة بيروت . لبنان ١٩٨٧م.

. معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى١٩٩٠م.

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة.

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث . القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.

ـ معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة السادسة١٩٨٥م.

ـ مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ـ المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل ـ بيروت.

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(٧٩٠هـ)، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

ـ المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود العيني مطبوع على حاشية خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر ـ بيروت.

ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

ـ المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ /محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ جمهورية مصر العربية.

. المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق الدكتور /شعبان عبد الوهاب محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٨٨م.

. المقرب لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى١٣٩١هـ .١٩٧١م.

. الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ .١٩٨٥م.

ـ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ .١٩٥٤م.

ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، دار إحياء الكتب العربية.

. موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبدالله بن عبد الحليم، تحقيق الدكتور / حازم سعيد يونس، دار عمار للنشر والتوزيع . عمان . الأردن، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ .٢٠٠٠م.

ـ النجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي . دراسة وتحقيق / محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية . اليمن ٢٠٠٣م.

ـ النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الأستاذ / علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

. نظم الفرائد وحصر الشواهد للمهلبي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة التراث بمكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

ـ النكت في القرآن نكت المعاني على آيات المثاني لابن فضَال المجاشعي، تحقيق ودراسة الدكتور/ إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الطَّبعة الأولى ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

(محتوى البحث)

- المقدمة، وفيها:
- أسباب اختيار الموضوع.
- القيمة العلمية.
- منهج الدراسة.
- الخطة التي سار عليها البحث.

- التمهيد، وعنوانه : (المقصود بطول الكلام وموقف علماء العربية منه)، وتناول أمرين:
  - الأمر الأول: المقصود من طول الكلام.
  - الأمر الثاني: موقف علماء العربية من طول الكلام.
- المبحث الأول: (صور الطول في الكلام العربي)، وفيه:
  - الطول بالمصدر المؤول دون الصريح.
  - الطول بجواب القسم.
  - الطول بمعمول الخبر الذي تقدم عليه، أو تأخر عنه.
  - الطول بالتثنية والجمع.
  - الطُّول بالنعت.
  - الطول بالجملة.

- طول الاسم بالتركيب العددي.
- طول الاسم بالتركيب المزجي.
- طول الاسم بالتركيب الإضافي.
- طول الاسم بالتركيب الوصفي.
- الطول لكثرة الكلمات.
- الطول بكثرة حروف الكلمة.

• المبحث الثاني: (دراسة المسائل النحوية)، وهي:

- حذف نون التثنية ونون الجمع لطول الاسم.
- امتناع إضافة الاسم إلى اللقب إن كانا مركبين.
- امتناع دخول حرفِ التنبيه على أسماء الإشارة المتصلة باللام.
- حذف المبتدأ من الصِّلة الواقعة جملة اسميَّة.
- حذف العائد المنصوب.
- حذف الخبر وجوبا.
- حذف الخبر وجوبا بعد (لولا).
- فتح همزة (أنَّ)؛ لتأويلها مع ما بعدها بمصدر.
- فتح همزة (إنَّ) التي في خبرها اللام بعد (علمت) و(ظننت).
- كسر همزة (إنَّ)؛ لطول الكلام.
- فتح الهمزة من (كأنَّ).

- اسم (لا) من حيث البناء والإعراب.
- نعت اسم (لا) بالجار والمجرور، وحذف الخبر متى نون الاسم.
- ضعف الإعمال لطول الكلام السابق على العامل القلبي.
- ترك تأنيث الفعل للطول بينه وبين الفاعل.
- إضمار الجار قبل (أنَّ)، و(أنْ)، و(كَي)؛ لطول الكلام.
- طول الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.
- امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة.
- حذف الألف من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم.
- طول الكلام مغن عن تأكيد الضمير المرفوع المتصل حال العطف عليه.
- العلة في إجازة القطع والخروج عن مشاكلة الإعراب.
- وجه إعراب المنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة.
- المنادى الموصوف بغير (ابن) من حيث الضم والفتح.
- حذف الناصب للمفعول في التحذير.
- القول في (هلم) من جهة التركيب.
- منع العلم المركب من الصرف وفتح الجزء الأول منه.
- منع إظهار (أنْ) مع لام (كي) في النَّفي لطول الكلام.

- حذف اللام من جواب (لو) للطول.
- حكم (أنْ) الواقعة بعد (لو).
- تسكين العين من (عشرة) لطول الكلمة.
- تعريف أجزاء العدد.
- إضافة المائة إلى المفرد.
- إضمار (اللام، وقد) في جواب القسم للطول.
- طول الكلام موجب للنصب.
- تكرار الاستفهام لطول الكلام.

- المبحث الثالث: (دراسة المسائل التصريفية) ، وهي:

- الزيادة على الخماسي الأصول من الأسماء.
- الحذف من المصدر؛ للطول.
- حذف ألف التأنيث في التصغير.
- الحذف من تصغير ما زاد على أربعة أحرف.
- لزوم الحذف من الخماسي الأصول عند التَّصغير والتَّكسير.
- النَّسب إلى الخماسي المنقوص.
- دخول هاء التأنيث الجمع عوضا من الياء.
- حذف الألف والهمزة مما طال من الممدود.

- حذف الألف المقصورة خامسة فصاعدا عند التثنية والجمع بالألف والتاء.
- (الأُحْجُوَّة) لغة، وبالياء أحسن؛ لطول الكلمة.
- الطول موجب للإدغام.
- الخاتمة.
- ثبت المصادر والمراجع.
- محتوى البحث.